

الموقف الأوروبي

أحمد زكريا الباسوسي

دولة حديثة العهد في الاتحاد الأوروبي؛ حيث إنها لم تنضم للاتحاد إلا منذ خمس سنوات فقط أي في مايو عام ٢٠٠٤، ذلك فضلاً عن أن عملتها الرسمية لا تزال حتى الآن هي الكرونا وليس العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» والذي يمثل أحد أهم مظاهر الوحدة الأوروبية، بالإضافة إلى الموقف الداخلية التشيكية المتباينة حول فكرة الاتحاد الأوروبي ولاسيما موقف الرئيس التشيكي (فاسلاف كلاوس) المشكك في جدوى مستقبل الوحدة الأوروبية؛ في ظل غموض الموقف التشيكي حول معاهدة لشبونة.

في سياق آخر، استحوذ مفهوم تهديد أمن الطاقة على العقلية الأوروبية بعد أن أوقفت روسيا الاتحادية إمدادات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي عبر الأراضي الأكرانية في أوائل العام الجاري. الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإمدادات إلى رومانيا بنسبة ٧٥٪، وبولندا بنسبة ٦٪، والتشيك بنسبة ٥٪، بينما سجلت دول أخرى مثل بلغاريا، اليونان، ومقدونيا انخفاضاً شديداً في الإمدادات. يُذكر أن الاتحاد الأوروبي يحصل على حوالي من ٤٠٪ إلى ٤٢٪ من وارداته من الغاز من روسيا، بحيث يمر ٨٠٪ من تلك النسبة عبر الأراضي الأوكرانية. كل تلك المقدمات كان لها أثر كبير على ترتيب أولويات الاتحاد فيما يخص قضايا السياسة الخارجية. بحيث جاءت قضية الغاز على قمة أولويات أجندة السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة، بينما جاءت قضية العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية قائمة الأولويات الأوروبية، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في عدم تبلور رؤية أوروبية موحدة واضحة تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة.

في إطار زخم المحاولات الدولية لتسوية أزمة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، التي بدأت في السابع



والعشرين من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٨، بعد انقضاء الهدنة التي قد كانت قد عُقدت بين حماس وإسرائيل، أثبتت الآلة الدبلوماسية الأوروبية الجماعية الموحدة فشلها في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط بصفة عامة والقضية الفلسطينية وأزمة غزة بصفة خاصة، وذلك على الرغم من عدم تدخل الولايات المتحدة في الأزمة بصورة مكثفة لاسيما في فترة الانتقال الرئاسي في البيت الأبيض بعد فوز الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما. ويمكن إرجاع عدم فاعلية الاتحاد الأوروبي الموحد في التعامل مع العدوان على غزة إلى عدة أسباب بحيث يمكن تقسيمها وفقاً لمعيار ثنائي إلى عنصرين: الأول يتعلق بالاتحاد الأوروبي بالأساس، أما الثاني فيتعلق بإسرائيل واختيارها لتوقيت العدوان.

أولاً: فيما يتعلق بالمحور الأوروبي

أسهم انتقال الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي بعد اندلاع الأزمة بثلاثة أيام فقط -أي في النصف الأول من عام ٢٠٠٩- من فرنسا التي تولت قيادة أوروبا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ إلى جمهورية التشيك، بشكل كبير في عدم تبلور رؤية أوروبية موحدة إزاء الأزمة، نظراً لعدم قدرة جمهورية التشيك على الإمساك بزمام الاتحاد الأوروبي والسيطرة عليه بعد فترة رئاسية فرنسية متميزة لاسيما بوجود الرئيس الفرنسي المكوكي نيكولا ساركوزي. بحيث يمكن عزو ضعف القيادة التشيكية إلى عدة عوامل: لعل أهمها أن جمهورية التشيك هي

بدأت كل دولة أوروبية بالعمل بشكل منفرد غير مقيدة بسياسة أوروبية موحدة تجاه الأزمة

حكوماتها ومسئولياتها الرسميين من أجل التحرك لإغاثة أطفال غزة من العدوان الإسرائيلي الهجمي. كنتيجة لذلك استحوذت تلك القضايا على أذهان الكافة، مما أسفر عن عدم تبلور رؤية موحدة لاسيما أوروبية إزاء أزمة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

الاتحاد الأوروبي وأزمة غزة

في خضم هذا الزخم الكبير وفي واحدة من أهم تداعيات عدم تبلور رؤية أوروبية موحدة، بدأ موقف الاتحاد الأوروبي هشاً مما أدى إلى خلق حالة من الفوضى، حيث بدأت كل دولة من دول الاتحاد في العمل بشكل منفرد غير مقيدة بسياسة أوروبية موحدة تجاه الأزمة. لكن على الرغم من ذلك لم يغب الاتحاد الأوروبي تماماً عن الساحة.

في إطار تلك الفوضى، أصدر الاتحاد الأوروبي بيانين رئاسيين تطلهما عدد قليل من التصريحات والبيانات الصادرة عن المسؤولين الأوروبيين باسم الاتحاد حول الأوضاع المتساوية في غزة، حيث صدر البيان الأول حول الوضع في قطاع غزة بتاريخ ٣٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ عقب اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أو من ينوب عنهم والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة خافيير سولانا والمفوضية الأوروبية في باريس. أما البيان الثاني فقد صدر يوم السابع والعشرين من شهر يناير ٢٠٠٩ أي عقب وقف إطلاق النار، وذلك في شكل نتائج ختامية لاجتماع مجلس العلاقات الخارجية ببروكسل في دورته رقم ٢٩٢١.

جاء تصريح الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي «خافيير سولانا» في السابع والعشرين من ديسمبر ببروكسل ٢٠٠٨ كأول رد فعل أوروبي موحد حيال الأزمة، حيث عبر عن بالغ قلقه إزاء العنف وإراقة الدماء في قطاع غزة وما حولها، كما نادى بضرورة الوقف الفوري للعمليات العسكرية من قِبل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، فضلاً عن إدانته لكل من الصواريخ التي تطلقها حماس على إسرائيل ورد الفعل الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين، وأكد أن ما سماه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لا يمكن أن ينتهي من خلال الأعمال العسكرية وإنما من خلال تضافر الجهود بين الأطراف المعنية ومصر ودول المنطقة، بالإضافة إلى إبداء استعداد الاتحاد للعودة مرة أخرى لمراقبة معبر رفح^(١).

كما أنه من المسلم به أن عدم قدرة دول الاتحاد الأوروبي على التوصل لصيغة توافقية حول الدستور الأوروبي الموحد قد ألقى بظلالها على عدم بلورة رؤية أوروبية مشتركة حول العديد من قضايا السياسة الدولية بما فيها الأزمة الاخيرة المتمثلة في العدوان الإسرائيلي على غزة. يلاحظ أن هذا السبب سالف البيان قد لا ينطبق على هذا العدوان فقط وإنما يمتد ليشمل القضايا المطروحة كافة، إلا أن ذكره الآن هو من دواعي التحليل نظراً لعدم القدرة على عزل قضية غزة عن السياق الدولي المحيط بها.

ثانياً: فيما يتعلق بالبحر الإسرائيلي وتوقيت العدوان

نجحت إسرائيل باختيارها توقيت العدوان- في السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨- على غزة في خلق حالة من الفوضى العالمية و لاسيما الأوروبية إزاء عدوانها على غزة؛ حيث استغلت إسرائيل حالة الانشغال والاهتمام العالمي بقضية انتفال السلطة في البيت الأبيض من الرئيس السابق جورج بوش والحالي بارك أوباما وبعدها عملية اختيار الرئيس الجديد للإدارة الأمريكية الجديدة، فضلاً عن زخم التوقعات في الأوساط الأكاديمية والسياسية حول السياسات الخارجية التي يمكن أن تتبعها الإدارة الأمريكية الجديدة في القضايا المطروحة على أجندة السياسة الدولية. والجدير بالذكر أنه على الرغم من إفساح الولايات المتحدة المجال لكافة القوى الدولية الأخرى للقيام بدور الوسيط في الأزمة، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يستطع ملء الفراغ السياسي الذي خلفه انسحاب الولايات المتحدة نظراً لانشغالها بمسألة الانتخابات وانتقال السلطة.

في سياق متصل، جاءت الهجمة الإسرائيلية الوحشية في مرحلة لانزال تعاني فيها جميع القوى العالمية من جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي خيمت على الساحة الدولية منذ بداية الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، مما أسهم بشكل ملحوظ في توجيه جميع الجهود الدولية- سواء أكانت جماعية أم فردية- في محاولة إيجاد سبل للخروج منها. ولهذا كان من الطبيعي أن يعزف العديد من الدول عن التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبخاصة الاتحاد الأوروبي الذي عانت اقتصادياته بصورة ملحوظة لاسيما قطاع البنوك.

كما أن التوقيت مثلاً عنصرًا بالغ الأهمية في التأثير على المستويات الشعبية في معظم بلدان العالم لاسيما الأوروبية منها. بعبارة أخرى وقع العدوان قبل ثلاثة أيام فقط من حلول العام الميلادي الجديد ٢٠٠٩، وهو الحدث الذي يستحوذ على اهتمام الأوساط الشعبية كافة في أوروبا؛ حيث يتم التحضير للاحتفال بالعام الجديد، مما أسهم بشكل أو بآخر في إبعاد العدوان عن أذهان شعوب العالم وخصوصاً الأوروبية منها. الأمر الذي أدى إلى تقاعس تلك الشعوب عن الضغط على

من خلال اللجنة الرباعية، كما تم الاتفاق على إرسال وفد وزاري أوروبي إلى المنطقة^(٢).

ملاحظات حول البيان الأوروبي

تجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من الملاحظات حول البيان الأوروبي، لعل أهمها ما يلي:

الملاحظة الأولى: جاء البيان الأوروبي متأخراً عما يجب بعد حوالي ثلاثة أيام من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، على الرغم من جسامة الحدث الذي كان من المتوقع أن يأتي رد الفعل الأوروبي الموحد عليه بأسرع وقت ممكن، مما يعطى دلالة مهمة أن مسألة غزة لا تمثل إحدى أولويات السياسة الخارجية الأوروبية.

الملاحظة الثانية: تتعلق بما جاء في ديباجة البيان حول أن الهدف من الاجتماع و«هو مناقشة الوضع في الشرق الأوسط عقب الأحداث المساوية في غزة وإسرائيل»، حيث ساوى البيان بين الوضع في إسرائيل والوضع في قطاع غزة من حيث المساوية، على الرغم من أن الوضع في غزة على جميع الأصعدة سواء كان سياسياً، أو اقتصادياً، أو أمنياً، يتسم بقدر كبير جداً من المساوية بشكل لا يمكن مقارنته بالوضع في إسرائيل. فعلى المستوى السياسي تتمتع إسرائيل بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبدعم غير مباشر من بعض الدول الأخرى التي حملت حماس المسؤولية من خلال رفضها تمديد الهدنة وكان إسرائيل كان تنتظر رفض حماس تمديد الهدنة حتى تبدأ مهاجمة قطاع غزة. أما على المستوى الاقتصادي فإسرائيل تتمتع باقتصاد قوى، بينما تعاني غزة حصاراً شاملاً يعوق جميع إمدادات الحياة الأساسية. أما فيما يتعلق بالجانب الأمني فقد استخدمت إسرائيل جميع أنواع الأسلحة في حربها التي شنتها في القطاع بما فيها سلاح الطيران والاجتياح البرى الشامل، بل وامتد الأمر ليشمل أسلحة غير تقليدية ومحرمة دولياً كالفسفور الأبيض. على الجانب الأخر استخدمت حماس في حربها ضد إسرائيل عدداً من الصواريخ قصيرة المدى الموجهة ضد الجنوب الإسرائيلي، وهى غير مؤثرة إذا ما قورنت بالأسلحة التي استخدمتها إسرائيل. وعلى الرغم من كل ذلك وصف البيان الوضع في إسرائيل بالمساوى.

الملاحظة الثالثة: ترتبط بالفقرة الأخيرة الخاصة بمسألة الشرعية الدولية وتنشيط العملية السياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٨٥٠، وكان إسرائيل تحترم قرارات المجلس الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن عدم مسالة المجتمع الدولي لإسرائيل عن عدم احترامها لتعهداتها ولقرارات الشرعية الدولية.

بالنسبة لبيان باريس (٣٠ من ديسمبر ٢٠٠٨) حول الوضع في الشرق الأوسط، انطلق البيان بالأساس من منطلق إنساني مدنى بحت، حيث أشار إلى تقدير الاتحاد الأوروبي لمدى المعاناة التي يعانيها جميع (المدنيين) من جراء (الحرب) الدائرة في قطاع غزة وإسرائيل. وفى هذا السياق تقدم الاتحاد بعدد من الاقتراحات لتسوية الأزمة يأتي في مقدمتها ما يلي: ضرورة الوقف الفورى لإطلاق النار الذى يتحقق من خلال الوقف غير المشروط لإطلاق الصواريخ من قبل حماس تجاه إسرائيل وإنهاء إسرائيل لعملها العسكرى، الأمر الذى يؤدي إلى وقف القتال في القطاع، كما يتيح فرصة فتح جميع المعابر والحدود بصورة دائمة وطبيعية وفقاً لاتفاقية الحركة والعبور الذى تم إبرامها عام ٢٠٠٥، فضلاً عن إبداء الاتحاد استعداده لإعادة نشر بعثة للمساعدة في ضبط الحدود لاسيما عند معبر رفح، وذلك بالتعاون مع السلطات المعنية المتمثلة في مصر والسلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى إمكانية مشاركة الاتحاد في توسيع مساعدهات لكي تشمل معابر أخرى غير معبر رفح في حالة حصوله على إجابات مرضية حول المسائل فيها.

أما فيما يتعلق بالإجراءات ذات الطبيعة الإنسانية والإغاثية، فقد أكد البيان ضرورة إيصال جميع المساعدات الإنسانية لاسيما إمدادات الغذاء والمساعدات الطبية والوقود. كما حث الأطراف المعنية على ضرورة تسهيل دخول وخروج موظفي الإغاثة من وإلى القطاع دون صعوبات بخاصة عند نقاط العبور، فضلاً عن إبداء الاتحاد استعداده للتعاون مع جميع المنظمات الدولية لاسيما الأمم المتحدة وأيضاً المنظمات غير الحكومية بهدف تخفيف المعاناة عن المدنيين، بالإضافة إلى التنسيق مع الشركاء الأوروبيين والمفوضية الأوروبية ورئاسة الاتحاد المنتهية المتمثلة في فرنسا والرئاسة الأوروبية الجديدة المتمثلة في جمهورية التشيك من أجل تحقيق الهدف ذاته.

على المستوى السياسي، أكد البيان ضرورة تنشيط ما يسمى بـ«العملية السياسية» وفقاً لقرارات مجلس الأمن لاسيما قرار مجلس الأمن رقم ١٨٥٠ وما نص عليه البيان الختامي لمؤتمر أنابوليس بشأن الحل السياسي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي القائم على ضرورة تأسيس دولة فلسطينية تعيش بسلام وأمان بجانب إسرائيل، فضلاً عن تشجيع جميع الأطراف لبذل مزيد من الجهد لتحقيق السلام وفقاً لما نصت عليه مبادرة السلام العربية، كما أيد البيان الوساطة المصرية والعربية في تحقيق المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية، وتوحيد الفصائل خلف الرئيس محمود عباس أبومازن بموجب ما نادى به وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الذى عُقد في ٢٦ من نوفمبر من العام المنصرم. كما أشار إلى حرص الاتحاد على إنهاء الأوضاع المتفجرة من خلال التنسيق مع الشركاء الدوليين

أما عن اجتماع البرلمان الأوروبي الذي عُقد في الرابع عشر من يناير ٢٠٠٩، فقد حث أعضاء البرلمان الأوروبي السلطات الإسرائيلية على السماح للصحافة ووسائل الإعلام الدولية بدخول القطاع وتوفير جميع ضمانات استمرار تدفق المعونات والمساعدات، فضلا عن الدعوة لوقف إطلاق النار واقتراح إنشاء آلية جديدة تكفل وقف إطلاق النار بحيث يتم الاتفاق عليها والتنسيق لها مع اللجنة الرباعية وجامعة الدول العربية (في إشارة إلى المشاركة في قوات متعددة الجنسيات تحقيقاً لهذا الغرض في حالة إقرارها).

كما أكد أعضاء البرلمان أن تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي تتبع بالأساس من خلال خلق إستراتيجية جديدة لتسوية الخلاف الفلسطيني الداخلي على أساس اتفاق مكة الذي أُبرم في فبراير ٢٠٠٧ باعتبار أن هذا الاتفاق يتضمن قبول الاتفاقيات السابقة بما في ذلك حق إسرائيل في الوجود^(٦).

رحبت المفوضية الأوروبية- من خلال البيان الصادر عن المفوض الأوروبي- «بينيتا فيريرو فالدرن» في التاسع عشر من يناير ٢٠٠٩ قبل لقاءات مع وزراء خارجية إسرائيل والعرب- بالهدوء الذي أعلنته حماس تجاه إسرائيل بعد إقرار الأخيرة وقف إطلاق النار من جانب واحد، مما سيسمح بسهولة تخفيف المعاناة عن سكان قطاع غزة، وفي هذا الإطار ستواصل المفوضية العمل مع الشركاء الدوليين كافة من أجل توفير جميع الاحتياجات الفورية للمدنيين في القطاع، وسيتم ذلك من خلال التعاون مع بعثات التقييم التابعة للوكالات المقدمة للمعونة. أما فيما يتعلق بمسألة إعادة الأعمار فسوف تتم لاحقاً حينما تنهياً الظروف السياسية لذلك^(٧).

وفي ٢٠ من يناير ٢٠٠٩، أعرب لويس ميتشال-المفوض الأوروبي لشئون التنمية والمساعدات الإنسانية- عن ارتياحه إزاء وقف إطلاق النار، حيث إنه سيتيح الفرصة أمام إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الذين يعانون ويلات الحرب سواء في غزة أو جنوب إسرائيل، كما وصف ميتشال مقابلة مع الوزير الإسرائيلي شريط أنها كانت بناءة؛ حيث أعترف شريط بضرورة تسهيل مرور المساعدات الإنسانية لقطاع غزة.

كما أكد خافيير سولانا- المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي- للصحفيين في ٢١ من يناير ٢٠٠٩، أن وقف إطلاق النار لا يزال هشاً، وعلى المجتمع الدولي بذل مزيد من الجهد لتقويته وتحويلته إلى سلام دائم وشامل، كما أكد أن مسألة الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط تعد من أولويات الاتحاد الأوروبي.

وفي إطار الزيارة التي قام بها عدد من نواب البرلمان الأوروبي إلى غزة في ٢١ من يناير ٢٠٠٩، وصف «ديفيد

في خطابه أمام مجلس الأمن دعا «مارتن بالوس»- الممثل الدائم لجمهورية التشيك لدى الأمم المتحدة- بتاريخ ٧ من يناير ٢٠٠٩ إلى ضرورة وقف العنف المتمثل في كل من صواريخ حماس على مديني جنوب إسرائيل والعمليات العسكرية في قطاع غزة، كما دعا الأطراف المتنازعة لضرورة احترام جميع تعهداتها الدولية القائمة على مبادئ القانون الدولي الإنساني، فضلا عن سلك الطرق السلمية لإنهاء الصراع والتوصل لهدنة دائمة، وذلك بالإضافة لترحيب الاتحاد الأوروبي بالدور المصري في تسوية الأزمة وخصوصاً المبادرة المصرية. كما حث إسرائيل على ضرورة السماح بدخول المساعدات الإنسانية لقطاع غزة دون عراقيل وقيود، وتسهيل عمل وحركة موظفي الوكالات الدولية الإغاثية من أجل رفع المعاناة عن المدنيين في قطاع غزة^(٣).

كما أشار «هانز جيرت بوترنج»- رئيس البرلمان الأوروبي- في ٨ من يناير ٢٠٠٩، إلى أنه على الرغم من أن حماس هي المسؤولة عن هذا الوضع المأساوي بسبب رفضها تمديد الهدنة واستئنافها إطلاق الصواريخ، إلا أن رد الفعل الإسرائيلي مثل تصعيداً هائلاً وغير متناسب مع الحدث، وأن تداعيات هذا التصعيد لن تكون في صالح إسرائيل وإنما سوف تؤدي إلى تقوية حماس، كما أنها ستدفع المدنيين الفلسطينيين، لاسيما في قطاع غزة، لمزيد من التطرف. وفي السياق ذاته أكد أن التسوية النهائية لتلك الأزمة وإقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط لن يأتي إلا من خلال الحوار وتطبيق حل الدولتين، وذلك بالتعاون مع الأطراف الدولية الأخرى لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي^(٤).

في سياق ليس ببعيد، وعلى خلفية الهجمات المتكررة التي تعرضت لها قوافل المساعدات الإنسانية وموظفو الوكالات الإنسانية أدانت المفوضية الأوروبية على لسان مفوضها لشئون التنمية الإنسانية «لويس ميتشال» في التاسع من يناير ٢٠٠٩ الهجمات التي تعرضت لها قوافل المساعدات الإنسانية التابعة «للأونروا»، مما أدى إلى اضطراب الأونروا لوقف تحركات موظفيها بصورة مؤقتة في قطاع غزة، الأمر الذي يؤثر بشكل بالغ على توزيع المساعدات لاسيما الغذاء.

كما حث ميتشال إسرائيل على الامتثال الفوري لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن تسهيل حركة المساعدات لاسيما قرار مجلس الأمن الصادر في الثامن من يناير عام ٢٠٠٩، مما يسمح للأونروا باستئناف أنشطتها التي تعد الشريان الإنساني الرئيسي لسكان القطاع. يذكر أن اللجنة الأوروبية هي أحد أهم مقدمي المساعدات للقطاع، حيث بلغت قيمة مساعدات اللجنة لفلسطين في عام ٢٠٠٨ حوالي ثلاثة وسبعين مليون دولار تم توجيهه ٥٦٪ منها لإغاثة سكان قطاع غزة^(٥).

لم تكترث فرنسا من رفض وزيرة الخارجية الإسرائيلية مقابلة اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي وذلك بحجة أنهما قد اتقيا بقيادة من حماس قبل لقائهما

الإعمار المزمع انعقاده في شرم الشيخ في ٢ من مارس ٢٠٠٩، وسوف تقوم المفوضية بتقديم ٤٣٦ مليون يورو في إطار الجهود الدولية لإعادة إعمار قطاع غزة بالتعاون مع اللجنة الرباعية والأمم المتحدة^(١٣).

كان هذا موقف الاتحاد الأوروبي، وقد كان لدوله مواقف من العدوان على غزة، وفيما يلي تناول مواقف ثلاث من كبرى هذه الدول: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا على المستويين الرسمي والشعبي.

أولاً: فرنسا:

١- على المستوى الرسمي:

وفي أول رد فعل فرنسي على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أعرب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في أعقاب اتصال هاتفى أجراه مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أبو مازن في ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٨ عن بالغ قلقه إزاء أعمال العنف في جنوبي إسرائيل وقطاع غزة، كما أدان الاستفزازات التي قامت بها حماس التي أدت إلى هذا الوضع المتدهور، فضلاً عن الاستخدام غير المتناسب للقوة الذي قامت به إسرائيل، كما أعرب عن بالغ أسفه لسقوط عدد كبير من المدنيين من جراء القصف، ودعا إلى ضرورة الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ على إسرائيل وللوقف الإسرائيلي لقطاع غزة^(١٤).

هذا أيضاً ما أكده وزير الشؤون الخارجية الأوروبية الفرنسي برنار كوشنير في التاريخ نفسه، فضلاً عن تأكيد ضرورة الانصياع لدعوة مجلس الأمن بالأمم المتحدة بالإجماع لوقف أعمال العنف، كما دعا إلى ضرورة العودة إلى حالة الهدنة التي تسببت صواريخ حماس في انقطاعها، بالإضافة إلى دعمه الكامل للجهود التي تبذلها كل من مصر وجامعة الدول العربية^(١٥).

وفي سياق متصل، ومع التصعيد الإسرائيلي لاسيما الهجوم البري، أدانت فرنسا في بيان صادر عن وزارة خارجيتها في ٣ من يناير ٢٠٠٩ الهجوم الإسرائيلي البري على قطاع غزة، حيث أكد أن ذلك التصعيد العسكري الخطير من شأنه أن يعرقل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي خاصة

هامرستين» -مثل حزب الخضر الإسباني- الوضع في غزة بأنه «كارثة إنسانية»، بحيث تم تدمير جميع مباني الخدمات العامة. كما رأت النائبة الإيطالية «لويزا مورجانتى» الحرائق مندلعة في المنازل والسيارات بالقرب من الأونروا التابعة للأمم المتحدة^(٨).

أما على المستوى الإنساني، فقد أعلنت المفوضية الأوروبية على لسان مفوضها لشؤون التنمية والمساعدات الإنسانية في ٢٦ من يناير ٢٠٠٩، عن تقديمها مساعدات بقيمة ٥٨ مليون يورو بحيث يتم تخصيص ٣٢ مليون يورو من هذا المبلغ لتحسين الأوضاع الإنسانية في غزة، و٢٠ مليون يورو للضفة الغربية، و٦ ملايين يورو لصالح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان^(٩).

وفي البيان الختامي لمجلس العلاقات الخارجية التابع لمجلس الاتحاد الأوروبي في دورته رقم ٢٩٢١ في ٢٧ من يناير ٢٠٠٩، أعرب المجلس عن سعادته بوقف إطلاق النار. وطالب جميع الأطراف بالالتزام بالتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠، كما أكد دعمه للمبادرة المصرية لإقرار السلام في الشرق الأوسط، وأبدى استعداداً للمشاركة في تأمين الحدود، لاسيما معبر رفح مما يحول دون تهريب الأسلحة، ذلك فضلاً عن دعوة الأطراف المتنازعة إلى السماح بمرور المساعدات الإنسانية دون عراقيل، كما حث المجلس الأطراف الدولية على بذل المزيد من الجهود لدعم وتشجيع المصالحة والوحدة الفلسطينية خلف الرئيس محمود عباس أبو مازن^(١٠).

واستمراراً للنهج الإنساني الأوروبي، أعلنت المفوضية الأوروبية في ١٢ من فبراير ٢٠٠٩، عن تقديمها مبلغ ٢٧ مليون يورو إضافية للمساعدات الإنسانية، وذلك استجابة للمطالب المتزايدة المتمثلة في إصلاحات البنية التحتية في مجالات الصحة وتوفير المياه، بالإضافة إلى توفير الاحتياجات الغذائية للسكان^(١١).

أقر البرلمان الأوروبي في ١٨ من فبراير ٢٠٠٩، بموافقة ٤٨٨ عضواً ورفض ٥ أعضاء وامتناع ١٩ عضواً عن التصويت، قراراً يقضى بإعادة تقييم الأضرار الناتجة عن الحرب وزيادة المساعدات الإنسانية المقدمة للقطاع استناداً إلى أن الجوانب الاقتصادية والمالية تمثل أحد العناصر الرئيسية من أجل إقرار السلام في المنطقة، وأن تلك المساعدات المالية لا بد أن تشمل دفع الرواتب والمعاشات والعلاوات للأسر القاطنة في القطاع، كما أكد القرار ضرورة الفتح الفوري للمعابر طبعاً لاتفاقية العبور والحركة لعام ٢٠٠٥، فضلاً عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساعدة في منع تهريب الأسلحة^(١٢).

أما في ٢٧ من فبراير ٢٠٠٩، فقد أعلنت المفوضية الأوروبية على لسان «بينيتا فيريرو فالدرنر» -المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية- عن عزم المفوضية على المشاركة في مؤتمر إعادة

يناير ٢٠٠٩، حيث أدى القصف إلى سقوط عشرات المدنيين والجرحى من بينهم نساء وأطفال جاءوا ليحتموا في هذه المدارس هرباً من القتال. كما أكد الناطق أن فرنسا على استعداد تام لدعم فكرة فتح تحقيق في هذا الشأن في حالة ما إذا رغبت الأمم المتحدة في ذلك. وفي هذا الصدد طالب الأطراف المتنازعة كافة باحترام القانون الدولي الإنساني وسلامة الأفراد والمباني التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، كما رحب بالقرار الإسرائيلي المتعلق بفتح المر الإنسانى وذكر أنها خطوة ايجابية ينبغي تنفيذها على الفور^(٢٠).

كما أكد بيان صادر عن قصر الإليزيه في ٧ من يناير ٢٠٠٩ موافقة إسرائيل على الخطة المقترحة من كل عن فرنسا ومصر والمتمثلة في وقف إطلاق النار بما يتيح نشر المساعدات الإنسانية العاجلة في غزة وإدراج الوقف الدائم لإطلاق الصواريخ، ومن ثم نهاية تهريب الأسلحة إلى حماس ووقف العمليات العسكرية وانسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة فتح المعابر مع إسرائيل ومصر وإطلاق الجهود الرامية إلى إعادة إعمار غزة وتبادل الأسرى والعودة إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية شاملة^(٢١).

وفي بيان صدر عن مؤتمر صحفي مشترك بين وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير ووزير الخارجية ونائب المستشار الألمانية فرانك فالتر شتاينماير في ١٤ من يناير ٢٠٠٩، أكد أن فرنسا وألمانيا تلتزمان بدعم الترتيبات والإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار وإلى إحلال السلام والهدوء، طبقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ وخصوصاً فيما يتعلق بحظر تهريب الأسلحة والذخيرة وفتح المعابر بصورة منتظمة ودائمة^(٢٢).

كما أدانت فرنسا بشدة في ١٥ من يناير القصف الإسرائيلي الذي استهدف مستشفيات عدة ومبنى يضم وسائل إعلام دولية بقطاع غزة. وأكد الناطق باسم وزارة الخارجية ضرورة أن تمتنع إسرائيل عن القيام بأي عمل يخالف القانون الدولي، سواء القانوني الدولي الإنساني أو قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٨ بشأن حماية الصحفيين أثناء الصراعات المسلحة. كما أعرب عن قلقه إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية المتدهورة الناتج عن تعليق الأونروا أنشطتها في غزة من جراء القصف الإسرائيلي لبانيها مما أدى إلى إصابة ثلاثة من موظفيها بجروح^(٢٣).

وفي إطار الدعم الإنساني الفرنسي لسكان غزة، أرسلت فرنسا في ١٧ من يناير أربع طائرات فرنسية محملة بالمساعدات لصالح المدنيين، تحتوي على ٧ أطنان من الأدوية والأجهزة الطبية لدواعي العلاج العاجل لنحو ٥٠٠ جريح،

الاتحاد الأوروبي وفرنسا وأعضاء اللجنة الرباعية ودول المنطقة، والرامية إلى وقف القتال وتقديم المساعدات الإنسانية إلى المدنيين والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وفقاً لما نادى به وزراء دول الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم الذي عُقد في ٣٠ من ديسمبر ٢٠٠٨^(١٦).

أما في باريس فقد أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية في ٥ من يناير ٢٠٠٩، أن فرنسا والاتحاد الأوروبي على استعداد لبحث إمكانية استعادة وتوسيع أعمال مهمة الإشراف وتلك الخاصة بالمساعدة في رقابة المعابر، ولكن لا بد أن يكون ذلك التوسيع مقبولاً من الأطراف المعنية كافة، مما يحول دون تعرضها للخطر ويزيد من قدراتها وكفاءتها في القيام بمهامها الإشرافية. أما على المستوى الإنساني فأشار البيان إلى المنظمات الإنسانية تواجه ثلاث تحديات كبرى: أولاً: إمكانية حصول السكان بأمان كامل على الخدمات والاحتياجات الإنسانية، ثانياً: إمكانية دخول الأفراد العاملين في المجال الإنساني إلى القطاع والتنقل في أرجائه، ثالثاً: إمكانية توصيل حجم المساعدات إلى قطاع غزة لاسيما المساعدات الغذائية التي تسمح بالوفاء بجميع احتياجات سكان القطاع. كما أستاذتحدث الرسمي إمكانية إقامة أي لقاءات بين وفد فرنسي ووفد من حركة حماس^(١٧).

كما أكد الرئيس الفرنسي ساركوزي في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس المصري حسني مبارك الذي عُقد في شرم الشيخ في ٦ من يناير ٢٠٠٩، ضرورة مناقشة الأوضاع الأمنية على الحدود، لاسيما مسألة تهريب الأسلحة، فضلاً عن ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، كما أكد تمسكه بتحقيق أمن إسرائيل وأن هذا الأمن لن يتحقق من خلال العمليات العسكرية التي قاموا بها في قطاع غزة وإنما سوف تؤدي إلى طريق مسدود. كما أشار إلى أن فرنسا ستسعى لإقناع إسرائيل بالخطة المصرية لإنهاء الصراع وإشادة بالجهود المصرية في إطار إقرار السلام في الشرق الأوسط^(١٨).

أما على الصعيد الإنساني، فقد قررت فرنسا بناء على طلب وزير الخارجية برنار كوشنير في ٦ من يناير تقديم مساعدات عاجلة بقيمة ٣ ملايين يورو كمساعدة عاجلة إزاء الوضع الإنساني في قطاع غزة، بحيث يتم تخصيص مليون يورو لصالح وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومليون يورو لصالح برنامج الغذاء العالمي ومليون يورو لصالح المنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية العاملة في المجال الإنساني^(١٩).

مثل القصف الإسرائيلي للمدارس التابعة للأونروا صدمة بالنسبة لفرنسا، وذلك وفقاً لما ذكره الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية في ٧ من

أولاً: النشر الفوري لفرقاطة حاملة طائرات هليكوبتر لتقوم بأعمال المراقبة في المياه الدولية في عرض سواحل غزة بالتعاون التام مع مصر وإسرائيل. ثانياً: الالتزام دون إبطاء بالتنسيق مع الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين وذلك من أجل أعمال استكمالية في إطار مكافحة تهريب الأسلحة براً وبحراً. ثالثاً: ينبغي أن يصاحب ذلك فتح كامل ودائم للمعايير^(٢٨).

ومع انتهاك إسرائيل لاتفاق وقف إطلاق النار، وشن غارة جوية على الحدود بين مصر وغزة أدت إلى جرح ٩ أشخاص من بينهم ٦ تلاميذ في خان يونس جنوبي قطاع غزة، دعا الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية في ٢٩ من يناير جميع الأطراف دون الإشارة إلى إسرائيل -على الرغم من أنها المسؤولة عن هذا العمل- إلى التوقف عن أي أعمال من شأنها الدخول في حلقة جديدة من العنف. كما نادى بضرورة احترام وقف إطلاق النار الأمر الذي يعزز إمكانية الخروج من الأزمة^(٢٩).

وعلى عكس ما كان متوقعاً، لم تكثر فرنسا لرفض وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني مقابلة اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي وذلك بحجة أنهما قد التقيا قادة من حماس قبل لقاءها، وفي هذا الإطار صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية في ٣ من فبراير ٢٠٠٩ بأسفهم الشديد لما حدث، وأن هذا الأمر لن يؤثر على العلاقات الرسمية بين البلدين؛ وذلك لأن البرنامج الخاص بالبرلمانيين يتم تحديده من قبل البرلمانين، وأن النظام السياسي الفرنسي يقوم بالأساس على الفصل بين السلطات ومن ثم فإن السلطة التشريعية والبرلمانيين يقررون برنامجهم باستقلالية تامة^(٣٠).

في لقاء صحفي مشترك بين وزير الشؤون الخارجية والأوروبية برنار كوشنير ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أبو مازن في ٣ من فبراير، أكد كوشنير أن مسألة فتح المعابر لا تزال حتى الآن لم تتم بالشكل الكافي، وبالتالي لا بد من العمل على تنشيطها من قبل الأطراف كافة، كما أشار إلى ضرورة بذل الجهود من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية، من خلال وضع تصور لتشكيل حكومة وحدة وطنية يستتبعه تشكل فعلي لهذه الحكومة، كما دعا إلى ضرورة الإسراع في التوصل إلى حل وتسوية شاملة تقوم على حل الدولتين^(٣١).

أما فيما يتعلق بالفرقاطة الفرنسية جيرمينال، فقد بدأت القيام بأعمال رقابية في المياه الدولية في عرض سواحل غزة منذ ٢٤ من يناير ٢٠٠٨ ثم رست في «ليماسول» لأسباب فنية. وذكر الناطق باسم الشؤون الخارجية والأوروبية في ٦ من فبراير ٢٠٠٩ أن الوقت لا يزال مبكراً لاستخلاص حصيلة مهمتها^(٣٢).

وثلاث محطات ذات طاقة كبيرة لإنتاج وإعادة معالجة المياه، فضلاً عن ثلاث فرق من المتخصصين في علاج الطوارئ، بالإضافة إلى فرقة مكونة من ٨٠ شخصاً متخصصة في إزالة الألغام لتفكيك القنابل التي لم تنفجر بعد^(٣٤).

أما على المستوى السياسي، فقد صرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في اجتماع شرم الشيخ الذي عقد في ١٨ من يناير ٢٠٠٩، بأنه على استعداد تام للتعاون مع ألمانيا وبريطانيا لتقديم العون لإسرائيل ومصر عن طريق توفير جميع الوسائل التقنية والدبلوماسية والعسكرية لاسيما البحرية من أجل وضع نهاية لتهريب الأسلحة، كما أعلن أنه سوف يذهب لإسرائيل لكي يعلن مساندته لها من أجل الحفاظ على أمنها، بيد أنها عليها أن تغادر غزة في حالة توقف إطلاق الصواريخ عليها^(٣٥).

وبالفعل في ١٩ من يناير في القدس، أعلن ساركوزي صداقته الحميمة لإسرائيل وأشاد بديمقراطيتها وبقرار الوقف الأحادي لإطلاق النار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية، وأكد ومعه قادة أوروبا أنهم لا يتهاونون مطلقاً في الحفاظ على أمن إسرائيل وأن بإمكان إسرائيل الاعتماد على فرنسا، ذلك فضلاً عن تأكيده أن حماس هي المسئول الأول والأخير عن تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية في قطاع غزة وذلك بإطلاقها للصواريخ على إسرائيل ورفضها تمديد الهدنة. بل امتد الأمر لأكثر من ذلك حينما وصف ساركوزي إسرائيل بأنها الدولة التي تستطيع أن ترشد العالم حينما قال: «ساعدونا أن نكون أصدقاءكم. إنكم أمة ديمقراطية، عليكم أن ترشدوا إلى الطريق وسيتبعكم العالم برمته»^(٣٦).

واستمراراً للنهج الفرنسي فيما يتعلق بتقديم المساعدات، أكد بيان وزير الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسي برنار كوشنير الصادر في ٢٣ من يناير ٢٠٠٩، أنه قد وصل فريق مكون من ١٦ طبيباً فرنسياً إلى المستشفى الأوروبي بخان يونس داخل قطاع غزة وأجروا عدداً من العمليات الجراحية، كما وصلت الشحنة الإنسانية المكونة من صناديق من الأدوية إلى قطاع غزة عبر إسرائيل من معبر كرم أبو سالم وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٢١ من يناير وقد تم تسليمها إلى منظمة الصحة العالمية، أما الشحنة الثانية من المساعدات التي تمر عبر مصر فهي في طريقها، كما وصلت أيضاً وفقاً للبيان الفرق التابعة للأمن المدني والمكلفة بإقامة محطات تنقية مياه الشرب وتوزيعها^(٣٧).

وفي إطار الحفاظ على أمن إسرائيل، طلب الرئيس ساركوزي في ٢٣ من يناير من وزير الخارجية ووزير الدفاع القيام بجميع الأعمال الفورية من أجل مكافحة تهريب الأسلحة إلى غزة والمتمثلة في الآتي:

اتفقت المستشار الألمانية ورئيس الوزراء الإسرائيلي على أن المسؤولية عن التطورات في المنطقة تقع بالأساس على حماس فقط دون إسرائيل

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن الرأي الفرنسي كان قد أنقسم على نفسه في تحميل المسؤولية عن اندلاع أعمال العنف، وقد تجلى ذلك في اندلاع عدد من المظاهرات داخل الأراضي الفرنسية منها ما هو مؤيد للفلسطينيين ومنها ما هو مؤيد لإسرائيل لعل أبرزها ما يلي:

– في ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٨، تظاهر مائتا مواطن في باريس عند قوس النصر في شارع الشانزليزيه لإدانة القصف الإسرائيلي لقطاع غزة؛ حيث وصف المتظاهرون القصف بالإرهابي وغير الإنساني، ودعوا لوقف العنف على الفور، كما هتف المتظاهرون هتافات عدائية تجاه إسرائيل ووصفوها بالإرهاب^(٣٨).

– أيضاً في ٣ من يناير ٢٠٠٩، تظاهر نحو ٢١ ألف شخص في باريس، وخلال تلك المظاهرة رفع المتظاهرون دمية صغيرة لُفَّت في كفن أبيض رمزاً للأطفال الذين قُتلوا في غزة منذ بداية الهجوم الإسرائيلي، وردد المتظاهرون هتافات مثل «إسرائيل القتالة» و«أوقفوا المذابح» وهم يلحون بأعلام فلسطينية وصور زعيم حزب الله حسن نصر الله والشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس الذي قتلته إسرائيل، وشاركت في تلك المظاهرة «هند خوري» المفوضة العامة لفلسطين في فرنسا وعدد كبير من الزعماء اليساريين.

وفى السياق ذاته، شهدت مختلف المدن الفرنسية في ١١ من يناير ٢٠٠٩ عدداً كبيراً من المظاهرات، لعل أبرزها المظاهرة التي أقيمت في مدينة «ليل» شمال البلاد وتظاهر فيها نحو ١٠ آلاف شخص حسب تقديرات الشرطة الفرنسية، حيث رفع فيها المتظاهرون أعلام فلسطين و لافتات مكتوباً عليها «العالم يقول لا للاحتلال ويطلب احترام القانون الدولي»، وأيضاً في مدينة «ليون» شرق البلاد تظاهر ما بين ٨ و١٠ آلاف شخص حسب تقديرات الشرطة و٢٠ ألفاً حسب تقديرات منظمي المظاهرة، وفى مدينة «نيس» جنوب البلاد تظاهر عدة آلاف حيث وقعت خلالها عدة حوادث، فقد جرى تحطيم الواجهة الزجاجية لمطعم من سلسلة مطاعم ماكدونالدز للوجبات السريعة بالمقاعد والموائد، وقبل ذلك ألقيت حجارة في تجاه مطعم آخر لماكدونالدز على اعتبار أنه أمريكي ويقدم المال لإسرائيل وعلى ملهى «رول» على اعتبار أنه يهودي^(٣٩).

وفى إطار جولته في الخليج في ١١ من فبراير ٢٠٠٩، أكد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى أنه أياً كانت نتائج الانتخابات الإسرائيلية المقبلة، فإنه على قادة إسرائيل أن يعلموا أن السلام وحده هو الذي سيحقق أمن إسرائيل، ومن أجل التوصل إلى هذا السلام المنشود ينبغي إقامة دولة فلسطينية حديثة تتسم بالديمقراطية وقابلة للتعايش إلى جانب إسرائيل في سلام. وفى هذا الصدد تقوم فرنسا بكل ما في وسعها من أجل المساعدة في ذلك^(٣٣).

كما تدعم فرنسا إسرائيل في الشروط التي وضعتها بشأن الهدنة مع حماس لاسيما مسألة الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، حيث أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية في ١٦ من فبراير ٢٠٠٩ وأيضاً ١٨ من فبراير أن فرنسا تدعو دائماً إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنه؛ باعتبار أن هذا الإفراج بالإضافة إلى مسألة فتح المعابر سوف يسهمان بشكل كبير في وضع التسوية على المسار الصحيح^(٣٤).

وفى السياق ذاته، أكد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى في خطابه بمؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة في ٢ من مارس ٢٠٠٩ أن العريف الفرنسي- الإسرائيلي جلعاد شاليط بالنسبة لفرنسا مواطن فرنسي وأن فرنسا لن تقبل أن تعرض حياته للخطر، وأن الإفراج عنه مقابل عدة مئات من الأسرى الفلسطينيين يعد أولوية، بحيث تأمل فرنسا في أن يتم الإفراج عنه في أقرب وقت ممكن^(٣٥).

كما أعلن وزير الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسي برنار كوشنير في كلمته خلال المؤتمر ذاته أن فرنسا سوف تواصل مساعدة السلطة الفلسطينية بمبلغ ٦٨ مليون يورو خلال هذا العام: من بينها ٢٥ مليون يورو لمساعدة الميزانية و٣٢ مليون يورو لإقامة المشروعات، و١١ مليون يورو للمساعدات الغذائية والإنسانية، وأن أكثر من ٤٠٪ من هذا المبلغ سوف يتم حشدتها لغزة. كما أكد ضرورة الإسراع في التوصل لسلام شامل ودائم، بحيث يتحقق ذلك من خلال ثلاث نقاط: الأولى: أنه يجب على الفلسطينيين أن يجتمعوا على السلام وراء أبو مازن، ثانياً: أن الحكومة الإسرائيلية عليها أن تعلم أنها تملك مفاتيح السلام المتمثلة في حل الدولتين، ثالثاً: أن على العرب أن يستعيدوا طريق مبادرة السلام العربية ولا يقوموا بتعليقها^(٣٦).

٢- على المستوى الشعبي:

في استطلاع رأى أجرته مؤسسة أنجوس رايد للمراقبة، حمل ٢٣٪ من الفرنسيين حماس مسؤولية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بينما حمل ١٨٪ إسرائيل المسؤولية، بينما أكد ٢٨٪ أن المسؤولية متساوية بين إسرائيل وحماس، أما ٣١٪ المتبقية فهي غير مهتمة أو لا تعلم^(٣٧).

الحرب» مارك كرامر» رغبة الهيئة في المساهمة في أى مجهود يفضي إلى مساءلة القادة الإسرائيليين عن الجرائم الفظيعة التي اقترفوها بحق الفلسطينيين. كما أكد كرامر أنه على المنظمات الإنسانية ألا تنسى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش؛ فهو يعد شريكاً رئيسياً لإسرائيل ويجب ألا يفلت هو الآخر من العقاب^(٤٢).

وفي سياق ليس ببعيد، انطلق نحو ما يقرب من ٢٠ ألف متظاهر في السابع والعشرين من يناير ٢٠٠٩، من ساحة «دنفير روشراو» في جنوب العاصمة الفرنسية باريس تجاه قصر الإليزيه، إلا أن قوات الأمن المحلية الفرنسية منعتها من الوصول إلى مقر الرئاسة الفرنسية، مما أدى إلى انفضاضها قرب ميدان «ليزانفاليد» بوسط المدينة؛ حيث أبدى المتظاهرون احتجاجهم على العدوان الإسرائيلي وجرائمه في قطاع غزة. ورددوا عبارات عبر مكبرات الصوت تدين إسرائيل باعتبارها كياناً إرهابياً، وتشجب تواطؤ الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وحكومته معها. كما رفع المتظاهرون لافتات تطالب برفع الحصار عن غزة وتقديم المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب للمحكمة الجنائية الدولية. كما طالب المتظاهرون بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية وفرض عقوبات دبلوماسية عليها بهدف إرغامها على الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والسماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة.

وعلى صعيد الأحزاب الفرنسية، أكدت زعيمة الحزب الشيوعي الفرنسي «ماري جورج بوفيه» التي كانت قد شاركت في تلك المسيرة أن الزخم الذي تشهده المسيرة يدل على أن وقف إطلاق النار في غزة ليس كافياً، كما شددت على أن التعبئة الشعبية في فرنسا يجب أن تتواصل حتى يتم رفع الحصار الجائر وغير الإنساني المفروض على القطاع. كما أكد الناطق باسم حزب الرابطة الثورية «أوليفيه بيزانستو» أن العمل النضالي داخل فرنسا وخارجها يجب أن يركز على معاقبة القادة الإسرائيليين المتورطين في جرائم الحرب التي اقترفتها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، وأن على الاتحاد الأوروبي أن يفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على تل أبيب وذلك بغية دفعها للالتزام بقرار الشرعية الدولية.

وفى الإطار ذاته، أكد الناشط اليهودي الفرنسي من أجل السلام «أندريه روزفيج» ضرورة محاسبة القادة الإسرائيليين، وأن الغرب قد يفقد مصداقيته بصورة كبيرة في حالة رفضه محاكمة القادة الإسرائيليين، في حين أن الغرب قد أقام الدنيا ولم يُقعد لها من أجل محاسبة قادة يوغوسلافيا السابقة وزعماء الحرب في رواندا^(٤٣).

ويمكن إرجاع كثافة وحدة المظاهرات في فرنسا إلى أن فرنسا هي الدولة الأوروبية التي تحتل الصدارة فيما يتعلق

كما أُلقيت زجاجة مولوتوف في ١١ من يناير ٢٠٠٩ على كنيس يهودي في دائرة سان دني، مما أدى لاندلاع حريق في واجهة مطعم يهودي مجاور للكنيس، وقد أدانت وزارة الداخلية الحادث بشدة ووصفته بأنها تصرفات جبانة وغير مقبولة. كما أدان تلك التصرفات أيضاً مندوباً المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا والمجلس الفرنسي للدين الإسلامي حيث قال إنه ليس هناك ما يبرر تلك التصرفات، كما انتقد اتحاد الطلبة اليهود في فرنسا تلك التصرفات واعتبروها أعمالاً من قبيل معاداة السامية^(٤٤).

وفي حادث مشابه أُلقيت زجاجة حارقة في ١٥ من يناير ٢٠٠٩، على كنيس يهودي في ضاحية فيلنوف سان جورج الباريسية، مما تسبب في نشوب حريق فيه؛ وقد تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على الحريق، كما كتب مجهولون على جدار كنيس يهودي آخر في مولوز شرق فرنسا شعارات عدة من بينها «الموت لإسرائيل» و«تحيا فلسطين» و«اللعنة على فرنسا». وفي مدينة «ليل» كتب مجهولون على مدخل كنيس يهودي كلمة «زوج» التي تتألف من الثلاثة أحرف الأولى لعبارة «حكومة الاحتلال الصهيوني» ورسموا صليباً معقوفاً باللون الأحمر. كما تعرض ثلاثة فتيان فرنسيين من أصول مغربية إلى اعتداء لدى خروجهم من مدرسة ثانوية في باريس^(٤٥).

كما تظاهر نحو ما يقرب من ٢٠ ألفاً في باريس في ١٧ من يناير ٢٠٠٩ رافعين لافتات تطالب فرنسا بوقف تعاونها مع إسرائيل وتجميد شراكتها مع الاتحاد الأوروبي رداً على ما وصفه بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفتها إسرائيل في قطاع غزة، وكانت المظاهرة قد انطلقت من ساحة «شاتلييه» في قلب العاصمة الفرنسية باتجاه السفارة الإسرائيلية إلا أن قوات الأمن الفرنسية قد أرغمتها على تغيير مسارها قبل أن تنتفض في ميدان الأوبرا الواقع في وسط المدينة، كما نادى المتظاهرون الذين تقدمهم حقوقيون فرنسيون بارزون على ضرورة أن تتواصل التعبئة الشعبية في فرنسا وبقيّة أنحاء العالم حتى يتم تقديم القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين المتورطين في مجازر غزة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الصعيد القضائي، أكد المحامي الفرنسي «جيل ديفيري» الذي صاغ نص دعوى قضائية ضد القادة الإسرائيليين أن أكثر من تسعين جمعية فرنسية تنوى تقديم الدعوى لمحكمة الجنايات الدولية، حيث أكد أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية تثبت ارتكاب إسرائيل لجرائم الحرب، أولها: الطبيعة غير المتناسبة للهجوم الإسرائيلي، ثانيها: القصف المتعمد للممتلكات المدنية، وثالثها: وجود نسبة كبيرة من المدنيين بين ضحايا العدوان. كما أكد الناطق باسم منظمة «أميركيون ضد

فتح المعابر وعدم قيام حماس بإطلاق النار على المعابر المفتوحة وقوافل الإغاثة^(٤٦).

وعلى خلفية تدهور الأوضاع في قطاع غزة، أكد وزير الخارجية فرانك شتاينماير في التاريخ ذاته أن تلك الأحداث المؤسفة في قطاع غزة، لا تمثل كارثة إنسانية وسياسية لأهالي غزة فحسب، بل تمثل أيضاً خطراً كبيراً يهدد الاستقرار في المنطقة بأسرها. كما أشار إلى أن تصعيد الموقف إلى هذا الحد من شأنه أن يهدد عملية أنابوليس للسلام بما في ذلك أوجه التقدم التي تحققت في المفاوضات الثنائية بين أولمرت وعباس^(٤٧).

في سياق متصل، أكد شتاينماير ضرورة التوصل للتهدة التي من شأنها ليس فقط تسهيل وضمان وصول المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، وإنما أيضاً تتيح المجال أمام المساعي الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، ذلك فضلاً عن إعلانه عن تقديم ألمانيا مليوني يورو في صورة مساعدات إنسانية للجنة الدولية للصليب الأحمر التي تضطلع بمهام خاصة في قطاع غزة لاسيما فيما يتعلق بدعم المستشفيات ونقل الجرحى والمصابين^(٤٨).

ومع بداية العام الجديد وبالتحديد في الثالث من يناير، وقبل عقد اجتماع وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي، أجرى شتاينماير اتصالاً هاتفياً مع نظيره التركي بابا جان حثه فيه على ضرورة محاولة أن تستغل منظمة المؤتمر الإسلامي كل ما لديها من قدرة على التأثير على حركة حماس من أجل وقف إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، مما يتيح الفرصة أمام التوصل إلى حل سياسي للصراع الدائر من خلال الأنشطة الدبلوماسية وليس الأعمال العسكرية. كما أعرب عن أمله في أن يتعامل مجلس الأمن مع النزاع من هذا المنطلق لاسيما فيما يتعلق بعقد اتفاقيه للتهدة ودعم العملية السياسية، بالإضافة إلى إرسال مراقبين دوليين تحت مظلة الأمم المتحدة^(٤٩).

وعلى الرغم من ازدياد وحشية العدوان الإسرائيلي على سكان قطاع غزة والتمثل في التوغل البري الذي قام به الجيش الإسرائيلي في القطاع، مما أسفر عن وقوع العديد من الضحايا، أصرت ألمانيا على موقفها المتشدد تجاه حماس وموقفها المرن تجاه إسرائيل، فقد اكتفى شتاينماير في ٤ من يناير ٢٠٠٩ بمجرد الشعور بالقلق تجاه التصعيد وأكد أن السلام لن يتحقق فقط حينما توقف حماس إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل، بل لابد أيضاً من أن يتم منع تهريب السلاح لها عبر القطاع. وأكد ضرورة العمل مع جميع الشركاء الدوليين لبحث ما يمكن للمجتمع الدول أن يقدمه من إسهام من أجل تحقيق التهدة التي تحقق أمن إسرائيل^(٥٠).

بوجود الجاليات الإسلامية واليهودية؛ حيث تضم فرنسا من ٥ إلى ٦ ملايين مسلم، وما يقرب من ٦٠٠ ألف يهودي.

ثانياً: ألمانيا:

١- على المستوى الرسمي:

في إطار الحديث عن الجهود الدبلوماسية الألمانية لتسوية الأزمة، يلاحظ أن جميع الجهود الألمانية قد تركزت في الفترة من السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨ إلى الثامن والعشرين من يناير ٢٠٠٩، ولعل أبرز تجليات ذلك الحضور الألماني المكتنف في الأزمة سواء على مستوى الزيارات أو التصريحات كان في الشهر الأول والغياب الكامل في الشهر الثاني؛ حيث لم تدل الحكومة الألمانية بأى تصريحات في هذا الشأن، وذلك وفقاً للمركز الألماني للإعلام التابع لوزارة الخارجية الألمانية.

جاء أول رد فعلي ألماني على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الألماني شتاينماير بعد اتصال هاتفى أجراه مع نظيره الإسرائيلي تسيبي ليفني في السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨، حيث أبدى قلقه إزاء تصاعد العنف في منطقة الشرق الأوسط، وحمل حركة حماس مسؤولية هذا التصعيد والتمثل في رفضها تمديد الهدنة وإطلاقها صواريخ على إسرائيل، فضلاً عن تأكيده حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، كما ناشد الجانب الإسرائيلي ضرورة احترام مبدأ أن يكون الفعل مناسباً للفعل وأن يفعل ما في وسعه لتجنب وقوع ضحايا من المدنيين^(٤٤).

وفي إطار التنسيق الأوروبي حول الأزمة، اتفق وزير الخارجية الألمانية شتاينماير مع كل من الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا ووزير الخارجية التشيكي كاريل شفارتسينبرج في الثامن والعشرين من ديسمبر على ضرورة بذل مزيد من الجهد من أجل تجنب مزيد من التصعيد والعنف في المنطقة، كما شدد شتاينماير على ضرورة أن توقف حماس إطلاق الصواريخ على إسرائيل^(٤٥).

كما أكد توماس شتيغ -نائب المتحدث الرسمي باسم الحكومة الألمانية في ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠٨، أن المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل قد اتفقت مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت على أن المسؤولية عن التطورات في المنطقة تقع بالأساس على حماس فقط دون إسرائيل، وأن إسرائيل لها حق كامل ومشروع في الدفاع عن شعبها وأرضها. وفي السياق ذاته طالبت الحكومة الألمانية حماس بوقف صواريخها حتى يتسنى لإسرائيل أن توقف عملياتها العسكرية في أسرع وقت ممكن. وعلى خليفة الوضع الإنساني طالبت ميركل بضرورة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان وصول المواد الإغاثية والغذائية إلى سكان قطاع غزة بما في ذلك إجراءات

تخاضت الجمعيات الإسلامية في ألمانيا لعبة تحميل المسؤولية ودعت ببساطة إلى حقن دماء المدنيين ووضع حد للأعمال العسكرية

سلسلة من الترتيبات التي من شأنها الإسهام في وضع حد لتهدية الأسلحة^(٥٥).

لاقى القرار الإسرائيلي بالوقف الأحادي لإطلاق النار في ١٨ من يناير ٢٠٠٩ ترحيباً واسعاً من الأوساط السياسية الرسمية الألمانية، حيث أشاد شتاينماير بقرار الحكومة الإسرائيلية وأكد أن هذه الخطوة تفسح المجال أمام إنهاء العنف في غزة وجنوب إسرائيل، وأنه قد جاء الدور على حماس للقيام بدورها وخصوصاً بالامتناع عن إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل، مما يسهم بشكل كبير في تحول التهدئة المؤقتة إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار، وأن الاتحاد الأوروبي سيسعى بكل طاقته لتدعيم هذه العملية^(٥٦).

وفي المؤتمر الذي عُقد بشرم الشيخ في ١٨ من يناير ٢٠٠٩، أعربت ميركل عن آمالها في استئناف عملية السلام بعدما أعلنت حماس قبولها لوقف إطلاق النار، كما أعادت تأكيدها عزم بلادها على تقديم الدعم للجهود المصرية لاسيما في مسألة ضبط الحدود ومنع تهريب الأسلحة، فضلاً عن إشداتها بالدور المصري في تسوية الأزمة. كما دعت جميع الفصائل الفلسطينية إلى ضرورة السير في طريق مشترك خلف الرئيس محمود عباس أبو مازن. وفي الوقت ذاته أوضحت ميركل أن على حماس أن تعترف بحق إسرائيل في الوجود حيث قالت «إسرائيل لديها الحق في الحياة في أمن»^(٥٧).

أما على الصعيد الإنساني فقد قامت وزارة الخارجية الألمانية في ١٩ من يناير ٢٠٠٩ بزيادة قيمة المساعدات الإنسانية من ١٢ إلى ١٣ مليون يورو، وتخصص كتالي: ٩ ملايين يورو للوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة للقيام بأعمال إغاثة من بينها توفير أماكن الإقامة الطارئة والقيام بأعمال الصيانة الضرورية للأبنية السكنية، ٢ مليون يورو تخصص للجنة الدولية للقيام بإجراءات الإغاثة والحماية في غزة وخصوصاً في المجال الطبي، وحوالي مليون يورو أخرى للصليب الأحمر الألماني للقيام بإجراءات الإغاثة الطبية بخاصة تمويل سيارات الإسعاف وتجهيزات المعامل الضرورية، بالإضافة إلى مبلغ ١٥٠ ألف يورو لمنظمة الإغاثة الألمانية «كير» التي تقدم الإمدادات للمستشفيات في غزة^(٥٨).

وفي إطار الجهود الدولية الرامية لإحلال السلام في المنطقة لاسيما إسرائيل وقطاع غزة، أقترح وزير الخارجية

وفي إطار الترويج للفكرة السابقة، أجرت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل عدة مشاورات هاتفية مع كل من الرئيس المصري حسنى مبارك في ٥ من يناير ٢٠٠٩، ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الأمريكي جورج بوش في ٧ من يناير من العام نفسه. وبالتالي تقوم الرؤية الألمانية لتحقيق السلام على أربعة أسس رئيسية، أولاً: لابد من الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ، ثانياً: منع تهريب الأسلحة، ثالثاً: فتح ومراقبة الحدود إلى قطاع غزة، رابعاً: تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة^(٥٩).

كما أكد شتاينماير في ١٠ من يناير من العام الحالي أهمية ومحورية الدور المصري في التوصل لقرار مجلس الأمن. كما أكد استعداد بلاده للمشاركة في دعم الجهود المصرية لاسيما فيما يتعلق مع ضبط الحدود. وفي هذا الصدد أشار إلى إمكانية إرسال مجموعة من الخبراء الألمان لزيارة مصر بهدف إجراء محادثات حول إستراتيجية فعالة لحماية الحدود بما في ذلك إمكانية تقديم التدريب والتجهيزات التقنية لمساعدة شرطة الحدود المصرية في القيام بمهامها^(٥٢).

وفي إسرائيل في ١١ من يناير ٢٠٠٩ أكد شتاينماير في لقائه مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني أن العمل العسكري الإسرائيلي لم يأت من فراغ، وأن رد الفعل الإسرائيلي طبيعي؛ حيث إنه لا توجد حكومة في العالم يمكن أن تشاهد إطلاق صواريخ حماس يومياً دون أن تتصرف. كما دعا المجتمع الدولي ألا يترك إسرائيل وحدها؛ حيث يرتبط وقف إطلاق النار بمزيد من الأمن لإسرائيل^(٥٣).

وفي بيان صدر عن مؤتمر صحفي مشترك بين وزير الخارجية ونائب المستشار الألمانية فرانك فالتر شتاينماير ووزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير في ١٤ من يناير ٢٠٠٩، أكد أن ألمانيا وفرنسا تلتزمان بدعم الترتيبات والإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار وإلى إحلال السلام والهدوء، طبقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ وخصوصاً فيما يتعلق بحظر تهريب الأسلحة والذخيرة وفتح المعابر بصورة منتظمة ودائمة^(٥٤).

كما سعت ألمانيا من خلال التنسيق مع القوى الأوروبية الأخرى - لاسيما فرنسا وبريطانيا - إلى تحقيق هدنة بين الجانبين، وفي هذا الإطار وجّه كل من المستشار الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني جوردون براون خطابات بصيغة مشتركة لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس المصري حسنى مبارك في ١٧ من يناير ٢٠٠٩، تتضمن دعمهم للجهود المصرية والإسرائيلية المبذولة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة، فضلاً عن إبدائهم الاستعداد لإجراء

فلسطينية داخلية تحت قيادة الرئيس محمود عباس أبو مازن، رابعاً: ضرورة الإسراع في إحياء عملية السلام^(٦٢).

٢- على المستوى الشعبي:

في استطلاع رأى أجراه معهد «فورسا» الألماني لقياسات مؤشرات الرأي العام نُشر في مجلة «شتين» الألمانية، حمل ٣٠٪ من الألمان -معظمهم من كبار السن ومن أنصار التحالف المسيحي الديمقراطي الذي تنتمي إليه المستشار الألمانية أنجيلا ميركل- حركة حماس مسؤولية التصعيد الأخير في قطاع غزة، بينما حمل ١٣٪ -أغلبهم من الشباب وأنصار حزب اليسار- إسرائيل المسؤولية، ذلك في الوقت الذي رأى فيه ٣٥٪ أن حماس وإسرائيل تتحملان معاً مسؤولية التصعيد بشكل متساوٍ.

وفي هذا السياق، يختلف المعسكران المواليان لفلسطين وإسرائيل حول من له التفوق الأخلاقي في الصراع الدائر حالياً في قطاع غزة، إلا أن هناك إجماعاً واسعاً في الرأي بينهما على أن المدنيين في غزة هم من يدفع ثمن عجز حماس وإسرائيل عن التفاوض للوصول إلى سلام بعد اندلاع أعمال العنف الأخيرة. يأتي ذلك على خلفية أن الكثير من المسلمين في ألمانيا -التي تضم ثاني أكبر جالية مسلمة في أوروبا بعد فرنسا- يرون أن حركة حماس هي الطرف المحرض في هذا الفصل الجديد من الصراع، لكنهم ينادون بنهاية الهجمات الإسرائيلية لحقن دماء المدنيين الفلسطينيين.

فبالنسبة للجمعيات اليهودية، حمل المجلس الأعلى لليهود في ألمانيا حركة حماس المسؤولية عن هذا التصعيد، وشدد على حق الدولة العبرية في القيام بالهجمات. وقالت رئيسة المجلس «شارلوت كنولوخ»: إن إسرائيل لها الحق المشروع في حماية مواطنيها، وإن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة لا تتعارض مع حقوق الإنسان. وحملت كنولوخ حماس مسؤولية سقوط ضحايا مدنيين من الجانبين. أما المجلس اليهودي الأوروبي فقد عبّر عن مساندته أيضاً لما اعتبره حق إسرائيل في تنفيذ هجمات في قطاع غزة، ونظّم المجلس مظاهرات تأييد لإسرائيل في عدة مدن ألمانية، منها برلين وفرانكفورت وميونخ حضرها نحو ٢٠٠٠ متظاهر.

على الجانب الآخر تحاشت الجمعيات الإسلامية الداعمة لفلسطين لعبة تحميل المسؤولية لحماس، ودعت ببساطة إلى حقن دماء المدنيين ووضع حد للأعمال العسكرية، كما أكد المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا أن الهجمات الإسرائيلية على غزة انتهكت مبادئ القانون الدولي، لكنه قال في الوقت نفسه، على لسان المتحدث باسمه «إيرول بورلو»: «إن على حماس أيضاً أن توقف إطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية إذا ما كانت هناك رغبة في تحقيق سلام دائم».

الألماني في ٢٠ من يناير من العام الحالي فرنك شتاينماير خطة عمل أوروبية بعد بدء التهدة تقوم على خمس مجالات أساسية كالتالي:

- أولاً: تقديم المساعدات الإنسانية واتخاذ الإجراءات الفورية لإعادة تشغيل الكهرباء والماء.

- ثانياً: منع تهريب الأسلحة بما يتضمنه من تدريب وتقديم الاستشارات للأفراد وتوفير المعدات اللازمة.

- ثالثاً: فتح المعابر بصورة ثابتة ودائمة وفقاً لاتفاقية المعابر المعروفة بـ«اتفاقية الحركة والعبور» لعام ٢٠٠٥، بما تتضمنه من عودة بعثة مراقبة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي إلى معبر رفح والبحث عن دور للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بفتح مزيد من المعابر.

- رابعاً: العمل على إعادة إعمار غزة عن طريق عقد مؤتمر لهذا الشأن.

- خامساً: العودة إلى عملية المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من خلال إجراء مشاورات مع المجموعة الرباعية للشرق الأوسط وجامعة الدول العربية^(٥٩).

كما أعلن شتاينماير في ٢٦ من يناير ٢٠٠٩ عن إرسال ألمانيا وفداً مكوناً من ستة خبراء تابعين لوزارة الخارجية والداخلية الألمانية إلى مصر للمساهمة في دعم الجهود المصرية بشأن تأمين الحدود وذلك بهدف مقاومة تهريب الأسلحة والتي تعتبر أحد المحاور الرئيسية التي تضمن استمرار وقف إطلاق النار وفتح المعابر^(٦٠).

ومع التأكيد من هشاشة الهدنة بين إسرائيل وحماس نتيجة استمرار حماس في إطلاق الصواريخ والقصف الإسرائيلي على حدود قطاع غزة، أجرى وزير الخارجية الألماني اتصالاً هاتفياً مع المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط جورج ميتشل في ٢٨ من يناير ٢٠٠٩، رحب فيه بإبداء الحكومة الأمريكية الجديدة عزمها على الانخراط المكثف في حل الصراع الدائر في الشرق الأوسط. وتأسيساً على ما سبق تؤكد ألمانيا ضرورة تضافر الجهود الدولية والتنسيق مع جميع الشركاء الدوليين للتوصل لوقف دائم وشامل لإطلاق النار، الأمر الذي يؤدي إلى إقرار السلام في المنطقة^(٦١).

وفي إطار الجهود الدولية لإعادة إعمار غزة، أكد شتاينماير في ٢ من مارس ٢٠٠٩ في مؤتمر شرم الشيخ تقديم ألمانيا مبلغ ١٥٠ مليون يورو، غير أنه أكد أنه لا بد من توافر مجموعة من المقومات السياسية لكي تنجح جهود إعادة الإعمار كالتالي: أولاً: يجب حل قضية توصيل المساعدات الإنسانية بصورة دائمة وبدون عراقيل، ثانياً: يجب أن يتم فتح المعابر ومراقبة عمليات تهريب الأسلحة، ثالثاً: يجب التوصل إلى مصالحة

أكد ميليبياند على أن الإجراء الإسرائيلي في التعامل مع الأزمة جاء غير متكافئ

«لماذا تقوم إسرائيل بعمل كهذا؟» و«اليوم أظهر الاتحاد الأوروبي وجهه الحقيقي». وقد شهدت تلك المسيرة وجوداً أمنياً مكثفاً على خلفية التجاوزات التي حدثت في مظاهرات المدينة نفسها في الأسابيع القليلة الماضية^(٦٧).

واستمراراً للنهج الاعتراضي على السياسات الإسرائيلية، تجمع ما يزيد على ألفي متظاهر في مدينة ميونخ الألمانية في ٢٥ من يناير ٢٠٠٩ للتنديد بالممارسات الإسرائيلية الوحشية في قطاع غزة والمطالبة بتمثيل الذين يرتكبون الجرائم أمام القضاء الدولي ومعاقبتهم، حيث رفع المتظاهرون صور الدمار التي خلفها قصف الطيران والمدفعية الإسرائيلية، بالإضافة إلى لافتات تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، وأعلام مجموعة من الدول لعل أبرزها؛ فلسطين، العراق، تركيا، وفنزويلا، بحيث جاء ذلك وسط حضور أمني كثيف لمنع أي احتكاكات أو عنف قد ينتج عن المسيرة^(٦٨).

ثالثاً: بريطانيا؛

١- على المستوى الرسمي:

مع انطلاق أعمال العنف في قطاع غزة في السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨، أعرب وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليبياند في الثامن والعشرين من شهر يناير عن بالغ قلقه إزاء تصاعد أعمال العنف في القطاع، وأرجع السبب في ذلك إلى تزايد أعداد الصواريخ التي أطلقتها حركة حماس على إسرائيل من منذ انتهاء الهدنة بالتحديد منذ التاسع عشر من ديسمبر ٢٠٠٨، كما دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار من قبل جميع الأطراف، كما أكد ضرورة أن تحترم إسرائيل التزاماتها الدولية بشأن تسهيل مرور المساعدات الإنسانية لاسيما الغذاء والوقود والمواد الطبية إلى قطاع غزة^(٦٩).

وفي الإطار ذاته، أكدت رئاسة الوزراء من خلال تصريح المتحدث باسم رئيس الوزراء في التاسع والعشرين من ديسمبر، ضرورة وقف أعمال العنف واللجوء للحلول السلمية؛ حيث إن الحل العسكري لن تسهم في تسوية الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، كما أكد ضرورة مضاعفة الجهود الدولية لتحديد معايير التوصل لسلام دائم، فضلاً عن بحث سبل ضمان توافر الأمن لكل من إسرائيل وفلسطين حتى يعيشا بسلام جنباً إلى جنب^(٧٠).

أما على الصعيد الإنساني ومع تدهور الأوضاع، فقد أعلن وزير التنمية الدولية البريطاني دوجلاس ألكسندر في ٢١ من ديسمبر ٢٠٠٨ تقديم مبلغ ١٠ ملايين دولار على الفور

و«أن قصف المساجد والمباني الحكومية والمدارس والجامعات وغيرها من الأماكن العامة (على يد إسرائيل) وضع لا يمكن القبول به ويجب أن ينتهي فوراً». لكنه تابع قائلاً: «إن قصف البلدات الإسرائيلية بواسطة صواريخ القسام يجب أن ينتهي فوراً. فهذا لا يخدم سوى استمرار الحرب، ولا يمكن القبول به»^(٦٣).

على الرغم من موجة البرد القارس التي ضربت العاصمة الألمانية برلين، إلا أن هذا لم يمنع ما يقرب من تسعة آلاف مواطن من التظاهر في ١٠ من يناير ٢٠٠٩ ضد الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، حيث ضمت تلك المسيرة انتماءات مختلفة لعل أبرزها العرب والأتراك والألمان، بحيث انطلقت من وسط العاصمة الألمانية متجهة إلى مقر المستشارية الألمانية بهدف حث الحكومة الألمانية على اتخاذ موقف متشدد تجاه إسرائيل.. رافعةً لافتات تتضمن مقولات مثل: «أوقفوا المذابح في غزة» و«أوقفوا الحرب الإسرائيلية» و«هل لإسرائيل أن تفعل ما تشاء؟» و«من هم الإرهابيون؟»، وذلك فضلاً عن صور للجرحي والضحايا من الأطفال. كما شهدت تلك المسيرة تواجداً أمنياً ضخماً حال دون وصول المتظاهرين إلى مقر الحكومة الألمانية^(٦٤).

وفي اليوم نفسه، احتشد نحو ١٠ آلاف شخص في مدينة دوسبورج الألمانية احتجاجاً على الحرب والسياسات الإسرائيلية. اتسمت هذه المسيرة بقدر كبير من السلمية وسط حضور أمني منخفض، إلا أن الأمر لم يستمر على حاله طويلاً حين رأى المتظاهرون علمين كبيرين لإسرائيل في شرفات أحد المنازل مما أثار استنكار المتظاهرين، حيث تدخل رجال من قوات الأمن واقتحموا المنزل ونزعا العلمين حتى تهدأ ثورة المتظاهرين^(٦٥).

وكرر فعل على المظاهرات الداعمة لفلسطين، انطلقت في ١٠ من ديسمبر ٢٠٠٩ ثلاث مظاهرات داعمة لإسرائيل: الأولى في العاصمة الألمانية برلين؛ حيث ضمت ما يقرب من ١٥٠٠ متظاهر، والثانية في فرانكفورت وضمت حوالي ٢٠٠٠ من المتظاهرين، والثالثة في مدينة ميونخ التي ضمت ١١٠٠ متظاهر، حيث أبدى المتظاهرون في الثلاث مسيرات التضامن مع إسرائيل والتعاطف مع الضحايا من المدنيين الإسرائيليين المتضررين من صواريخ حماس حسب وصفهم^(٦٦).

أما في ١٧ من يناير ٢٠٠٩، فقد نظمت منظمة المجموعة الإسلامية لكرامة وحقوق الإنسان مسيرة ضمت ما يقرب من ٢٠٠٠ متظاهر في مدينة دوسبورج الألمانية، حيث عبر المتظاهرون عن غضبهم إزاء ما وصفوه بالمذابح في غزة، فضلاً عن تواطؤ الحكومات الأوروبية مع إسرائيل، وذلك في شكل لافتات مكتوب عليها ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

تلقى وزراء بريطانيون تهديدات بإجراء مراجعات قضائية من قبل «محاامي الصالح العام» تتهمهم فيها بالتراخي في التعامل مع إسرائيل فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي

الإسرائيلي من قطاع غزة، ثانيًا: وضع حد لتهريب الأسلحة عبر الأنفاق، ثالثًا: فتح الحدود والمعابر مع تواجد إشراف دولي من قوات تقبلها جميع أطراف النزاع^(٧٥).

وفى لقاء آخر أجرته القناة الرابعة البريطانية مع وزير الخارجية ديفيد ميليباند في ٧ من يناير ٢٠٠٩، أكد أن الإجراء الإسرائيلي في التعامل مع الأزمة جاء غير متكافئ لاسيما فيما يتعلق بقصف المدرسة التابعة للأمم المتحدة، الأمر الذي أدى إلى وقوع ما يربو على ٤٠ قتيلًا أغلبهم من الأطفال. كما ألقى ميليباند باللوم على مجموعة ظروف هي التي أدت إلى تدهور الأوضاع لعل أبرزها انتهاء الهدنة الهشة التي كانت قائمة بين حماس وإسرائيل والتي انتهت في التاسع عشر من ديسمبر وما استتبعها من إطلاق حماس للصواريخ تجاه إسرائيل، فضلًا عن تعرض الفلسطينيين للقتل نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية، بالإضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة مما بات يضيق عمليات المرور من وإلى القطاع^(٧٦).

وفى الإطار ذاته، أكد ميليباند في ٨ من يناير ٢٠٠٩ أن الهدف الرئيسي للسعي لوقف إطلاق النار هو أنه سوف يعالج المسائل الأساسية المتعلقة بتوفير احتياجات أهالي قطاع غزة، وحاجة المواطنين الإسرائيليين للشعور بالأمان من الهجمات الصاروخية، كما أنه يسهم بشكل كبير في تهيئة الساحة السياسية للمفاوضات بين الأطراف المعنية، وهو الأمر الذي يعد من الضرورات الملحة في تلك المرحلة، كما أكد أنه إذا كان الإلزام القانوني للقرار سوف يسهم في تحقيق الأهداف السابقة فإن بريطانيا سوف تقبل ذلك وتدعمه^(٧٧).

أكد ميليباند دعمه قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ الصادر في ٩ من يناير ٢٠٠٩، الذي نص على مجموعة بنود لعل أبرزها: وقف إطلاق النار بشكل فوري مستمر، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني على المدى القصير من خلال زيادة المساعدات ومن ثم فتح المعابر بموجب اتفاقية عام ٢٠٠٥، وتوفير الاحتياجات الأمنية لإسرائيل التي يجب توافرها من خلال تطبيق إجراءات جديدة لمواجهة تهريب الأسلحة^(٧٨).

وعلى خليفة عدم التزام كل من إسرائيل وحماس بقرار مجلس الأمن وتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة لاسيما

للمساعدة في توفير الاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة لاسيما الغذاء والوقود ومستلزمات المستشفيات. كما دعا ألكسندر إلى ضرورة وقف القتال حتى يتسنى لوكالات الإغاثة الإنسانية أن تقوم بالمهام الموكلة إليها فيما يتعلق بتوزيع المساعدات على المواطنين الذين هم في أمس الحاجة إليها حتى يستطيعوا البقاء على قيد الحياة^(٧٩).

وعلى المستوى الجهود الدبلوماسية، أكد المتحدث باسم رئاسة الوزراء البريطانية في ٢ من يناير ٢٠٠٩، أن بلاده تسعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يلقي دعمًا واسعًا؛ حيث إن هدف بلاده الرئيسي هو التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وفي هذا الصدد فإن بريطانيا سوف تدعم جميع الجهود الدولية لاسيما جامعة الدول العربية في التوصل لهذا القرار الذي من شأنه أن يوفر الأمن لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني^(٧٢).

وفي سياق ليس ببعيد، أدلى وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند يوم السبت ٣ من يناير ٢٠٠٩ بتصريح، أشار فيه إلى الاهتمام البالغ الذي توليه الترويكا الأوروبية إزاء الأزمة في قطاع غزة وجنوب إسرائيل، وأن الأزمة في الشرق الأوسط تعتلي قائمة أولويات العالم أجمع، وأن بلاده تسعى للتوصل إلى تسوية والتي لا بد أن تتضمن وضع نهاية لمسألة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة التي تعد أحد المحاور الرئيسية التي لا بد العمل عليها حتى يعم السلام في المنطقة^(٧٣).

أقر وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند في كلمته أمام مجلس الأمن الدولي في ٦ من يناير ٢٠٠٩، بالفشل الدولي الجماعي في التوصل إلى حل الدولتين الذي يمنح الأمل الوحيد لتحقيق العدل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وأكد دعم المملكة المتحدة للمبادرات الدولية الرامية لإقرار السلام لاسيما المبادرة التي تقدم بها كل من الرئيسين المصري حسني مبارك والفرنسي نيكولا ساركوزي. كما لم ينس ميليباند تحميل حماس مسئولية الوضع المتدهور سواء في غزة أو إسرائيل نتيجة إطلاقها للصواريخ على إسرائيل ورفضها تمديد الهدنة. كما أكد أن تحقيق وحدة الفلسطينيين خلف الرئيس محمود عباس هو أحد أهم العناصر التي يجب العمل على إنجازها حتى يعم السلام في المنطقة^(٧٤).

ووفقًا للرؤية البريطانية كما صرح رئيس الوزراء البريطاني جوردن بروان في لقاء تليفزيوني أجرته معه قناة سكاي نيوز الإخبارية في ٦ من يناير ٢٠٠٩، فإن السلام في الشرق الأوسط لاسيما الأزمة الأخيرة يتحقق من خلال مجموعة عناصر لعل أبرزها، أولاً: وقف إطلاق النار الفوري بما يتضمن عليه من وقف حركة حماس إطلاق الصواريخ والانسحاب

جميع الأعمال التي وقعت في المملكة المتحدة والتي تقع في نطاق معاداة السامية^(٨٣).

وبعد انقطاع عن التصريحات والزيارات من جانب المسؤولين البريطانيين دام حوالي خمسة عشر يوماً وفقاً للموقع الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية، عقد رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون مؤتمراً صحفياً مشتركاً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن في ٥ من فبراير ٢٠٠٩، أكد فيه أهمية الدور الكبير الذي يقوم به الرئيس الفلسطيني من أجل تحقيق السلام ليس فقط لفلسطين وإنما للمنطقة بأسرها، ودعا جميع الأطراف الدولية لاسيما دول المنطقة لبذل المزيد من الجهد فيما يتعلق بمنع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة^(٨٤).

أما على الصعيد الداخلي، فقد تلقى وزراء الخارجية والدفاع والأعمال والشركات والإصلاح التنظيمي في ٢٤ من فبراير ٢٠٠٩ تهديدات بإجراء مراجعات قضائية - من قبل «محامي الصالح العام» بالنيابة عن منظمة فلسطينية غير حكومية وهى منظمة «الحق» - تتهمهم فيها بالتراخي في التعامل مع إسرائيل فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي. وفى هذا الإطار أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية أن المملكة المتحدة ستدافع عن نفسها بشدة تجاه تلك الإجراءات القانونية إذا تم اتخاذها ضدها^(٨٥).

وفى مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة الذي عُقد في ٢ من مارس ٢٠٠٩، أكد وزير الخارجية البريطاني أن مسألة إعادة الإعمار ليست هي الأمر الوحيد الذي يجب أن يسعى إليه المجتمع الدولي خلال عام ٢٠٠٩، فلا بد من توافر أمرين مهمين، هما: أولاً: إعادة إعمار فلسطين سياسياً من خلال العمل على تحقيق الوحدة الفلسطينية خلف الرئيس محمود عباس أبو مازن، ثانياً: التوصل لخطة سلام مقنعة وشاملة تلقى قبول المجتمع الدولي بأسرها^(٨٦).

وعلى المستوى الإنساني تعهدت المملكة المتحدة بتقديم مبلغ ٣٠ مليون جنيه استرليني للمساعدة في إعادة بناء البيوت والمدارس والمستشفيات التي تعرضت للتدمير والهدم في غزة، بالإضافة إلى إصلاح البنى التحتية الأساسية من شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، فضلاً عن المساهمة في توفير المواد الغذائية اللازمة لسكان القطاع الذين تضرروا من جراء القتال^(٨٧).

٢- على المستوى غير الرسمي:

في إطار الحديث عن الموقف غير الرسمي في بريطانيا إزاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تجدر الإشارة إلى أن مسألة الفصل بين ما يندرج تحت نطاق مؤسسات المجتمع وبين ما يندرج تحت المستوى الشعبي أمر يعد من قبيل المستحيلات:

خفض إمدادات الوقود، أصدر وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند ووزير التنمية الدولية دوغلاس ألكسندر بياناً مشتركاً في ١١ من يناير ٢٠٠٩ أعربا في ٥ عن قلقهما الشديد إزاء انخفاض إنتاج محطة توليد الكهرباء بنسبة ٣٠٪ نتيجة انخفاض إمدادات الوقود الثقيل، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي في المستشفيات والمدارس. كما ناشد البيان إسرائيل الامتناع عن أى أعمال من شأنها الإضرار بالاحتياجات الأساسية للمواطنين^(٧٩).

لأول مرة منذ بداية العدوان على قطاع غزة ونتيجة القصف الإسرائيلي لمقر الأونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين)، أدانت بريطانيا إسرائيل إدانة شديدة كما جاء في تصريح لورد مالوك براون وزير الدولة للشؤون الخارجية في ١٥ من يناير ٢٠٠٩، حيث أكد براون أن هذا العمل ليس له أى مبرر على الإطلاق، وهو يذكره بالهجوم المماثل الذي أصاب مقر المراقبة التابع للأمم المتحدة في لبنان عام ٢٠٠٦^(٨٠).

ومع إصدار الأمم المتحدة تقريرها بشأن سقوط ما يربو على ١١٠٠ قتيل فلسطيني وما يفوق ٥٠٠ جريح، أعلن وزير التنمية الدولية البريطاني دوغلاس ألكسندر في ١٨ من يناير ٢٠٠٩ تقديم المملكة المتحدة مبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني إضافية لتوفير المساعدات الإنسانية وللمساعدة في إعادة إعمار غزة لرفع المعاناة عما يقرب من ١,٦ مليون فلسطيني الذين تضرروا من جراء القتال الدائر في قطاع غزة^(٨١).

وفي شرم الشيخ في ١٨ من يناير ٢٠٠٩، وصف رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون وقف إطلاق النار بين حركة حماس وإسرائيل بأنه هش، واستند في ذلك إلى الانتهاكات المستمرة له من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وأنه لا بد من تضافر الجهود الدولية والتعاون مع الشركاء الدوليين لاسيما بوصول الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما لسدة الحكم، كما أكد براون ضرورة العمل على تحويل تلك الهدنة الهشة إلى سلام دائم من خلال تفعيل مبادرة السلام العربية، فضلاً عن تسهيل مرور المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وفتح المعابر، ووضع نهاية لمسألة إطلاق الصواريخ على إسرائيل^(٨٢).

هكذا أكد وزير الخارجية ديفيد ميليباند أمام مجلس العموم البريطاني في ١٩ من يناير ٢٠٠٩، أن قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ يعتبر خطوة أولى ضرورية على مسار التسوية، إلا أن ذلك لا بد أن يستتبعه إتمام إسرائيل انسحابها من قطاع غزة، وتوقف حماس عن إطلاق صواريخها تجاه إسرائيل. كما أكد ميليباند أن الفلسطينيين أنفسهم في حاجة إلى إعادة إعمار سياسي وليس اقتصادياً فقط، والتي تتحقق من خلال تحقيق وحدة فلسطينية حقيقية خلف الرئيس محمود عباس أبو مازن. وعلى المستوى الداخلي تعهد ميليباند بمواجهة

انطلق الأصفال وهم يحملون الأكفان

باتجاه مقر رئاسة الوزراء حيث سلموا

رسالة إلى رئيس الوزراء جوردن براون

البريطانية لندن والذي تسكنه مجموعة كبيرة من الجالية اليهودية، بحيث ندد المتظاهرون بالمجازر الإسرائيلية المتواصلة في قطاع غزة ضد المدنيين، وحملوا لافتات تطالب بوقف نزيف الدم الفلسطيني وتدعو الشعب البريطاني للتضامن مع غزة. والغريب في الأمر أن تلك المظاهرة قد شارك فيها بعض اليهود البريطانيين، حيث أكد أحدهم وهو يدعى «توني كرينستين» أن إسرائيل هي رمز الامبريالية في الشرق الأوسط، وأنه كيهودي قد فجعت عمليات القصف الإسرائيلي، وأن الشعب اليهودي على وجه الخصوص ينبغي أن يدين الإبادة الجماعية التي تحدث باسمه. كما أكد أحد أعضاء حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني أن وجودهم في شوارع مدينة «برايتون» يهدف إلى تعريف المواطنين بحجم المجازر الإسرائيلية في غزة من خلال توزيع المنشورات^(٨٩).

مع تزايد موجات الغضب في الشارع البريطاني، ندد المئات من المتظاهرين في ٢ من يناير ٢٠٠٩، بموقف الحكومة المصرية مطالبين مصر بضرورة فتح معبر رفح، حيث أكد النائب البريطاني «جورج جلاوى» في تلك المظاهرة أن إغلاق معبر رفح من قبل النظام الديكتاتوري المصري هو الأمر الذي أسهم بشكل قوي في موت الفلسطينيين جوعاً، كما أنه أدى إلى خلق أوضاع مأساوية في الوقت الذي يحتاج فيه سكان غزة إلى الغذاء والدواء. وفي السياق ذاته أكد أحمد صابر -الناطق باسم جبهة إنقاذ مصر- أن «النظام المصري قد تعرى كلياً وقد سقطت آخر ورقة توت لتظهر عمالته أمام الجميع» ذلك وفقاً لتعبيره^(٩٠).

كما شهدت العاصمة البريطانية لندن في ٣ من يناير ٢٠٠٩، اشتباكات عنيفة بين عدد من المتظاهرين وعناصر الشرطة البريطانية أثناء محاولة الشرطة منعهم من التوجه لمقر السفارة الإسرائيلية، وقد بدأت الاشتباكات حينما قام المتظاهرون برشق الشرطة بالحجارة أثناء منعهم من الوصول للسفارة الإسرائيلية، مما أدى إلى استخدام الشرطة للأسلحة الغازية لتفريق المتظاهرين، مما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات بين المتظاهرين واعتقال البعض الآخر. كما قام المتظاهرون بإلقاء حوالي ألف حذاء على السياج الذي يحمي مدخل مقر رئيس الوزراء جوردن براون في ضاحية «دواننج ستريت»^(٩١).

وذلك على أساس أن الشعب البريطاني يتحرك بالأساس وفقاً للترتيبات التي تضعها مؤسسات المجتمع المدني. وقد بدا ذلك جالياً من خلال الحرب الأخيرة في قطاع غزة، حيث انقسمت تلك المؤسسات إلى مؤيد ومعارض للعدوان.

ولعل أبرز وأشهر المؤسسات المؤيدة للفلسطينيين تتمثل في «حملة التضامن مع الفلسطينيين» والمنظمات الإسلامية مثل: «المبادرة البريطانية الإسلامية»، بالإضافة إلى «تحالف مناهضة الحرب» وهو تنظيم بدأ عام ٢٠٠٣ كمظلة للمجموعات المعارضة لحرب العراق ثم تطور بعد ذلك ليشمل أنشطة لمناهضة السياسات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط. وتعتمد تلك المجموعات المؤيدة للفلسطينيين في عملها على أسلوب تنظيم وحشد المظاهرات. وترى منسقة التحالف «لينزي جيرمن» أن الرأي العام البريطاني أصبح أكثر تعاطفاً مع الفلسطينيين في السنوات الأخيرة، مما يمثل تربة خصبة لعمل التحالف. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الفريق المؤيد للفلسطينيين يضم مجموعات غير متجانسة على الإطلاق حيث يضم مجموعة من الشيوعيين الراديكاليين إلى جانب الإسلاميين الأصوليين، ولكن يبدو أن تلك المجموعات قد وجدت صيغة عمل مشتركة تستطيع أن تجمع بينهم.

أما عن الفريق الآخر المؤيد لإسرائيل فيعد مركز «الاتصالات والدراسات البريطاني الإسرائيلي» المعروف باسم «بايكوم» أحد أهم تلك المجموعات وهو أنشط مجموعات اللوبي الإسرائيلي في التعامل مع وسائل الإعلام؛ حيث يمد الصحفيين بمعلومات ورسائل يومية عن آخر تطورات الأوضاع، ولهذا السبب يعتمد الفريق المؤيد لإسرائيل في أسلوب عمله على التركيز على وسائل الإعلام ودوائر صنع القرار، إلا أن هذا لا يعنى تخليه الكامل عن أسلوب المظاهرات والمسيرات والحشد والتعبئة الجماهيرية، ولكن اهتمامه بالحشد الجماهيري أقل من الفريق الآخر المؤيد للفلسطينيين الذي يعول كثيراً على الضغوط الجماهيرية^(٨٨).

ملحوظة: بالنسبة لردود الفعل الشعبية في بريطانيا لاسيما للمظاهرات نجد أنها قد تواجدت بصورة مكثفة في الشهر الأول للعدوان أي في أواخر ديسمبر من عام ٢٠٠٨ وشهر يناير ٢٠٠٩، غير أنها بدأت تقل تدريجياً حتى قد تلاشت تقريباً في الشهر الثاني أي شهر فبراير ٢٠٠٩.

وفي إطار الغضب الجماهيري من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، شهدت عطلة رأس السنة بالتحديد في ٣٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ اعتصاماً شعبياً نظمه «حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني» وسط مدينة «برايتون» جنوب العاصمة

الإسرائيلي. وفي لحظة تدل على الغضب والاحتجاج الشديدين انطلق الأطفال وهم يحملون الأكفان باتجاه مقر رئاسة الوزارة في ١٠ داوننج ستريت حيث سلموا رسالة إلى رئيس الوزراء جوردن براون. كما طالب «توني بن» بطرد السفير الإسرائيلي من بريطانيا ومنع الطائرات الإسرائيلية من الهبوط في مطارات بريطانيا وعلى متنها مجرمو الحرب الإسرائيليون^(٩٥).

وعلى الرغم من كثافة الحركة الشعبية لاسيما المظاهرات والمسيرات مع بداية العدوان وتصاعده، إلا أنها بدأت في الانخفاض بشكل تدريجي بإعلان وقف إطلاق النار بين الجانبين بمنتصف شهر يناير، حتى تلاشت تدريجياً مع بدايات شهر فبراير.

هوامش:

(١) لمزيد من التفاصيل حول موقف خافيير سولانا للوضع في غزة، انظر الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأوروبي في الرابط التالي:

http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_8391_en.htm

(٢) لمزيد من التفاصيل حول بيان الاتحاد الأوروبي حول الأوضاع في الشرق الأوسط ٢٠٠٨/١/٣، انظر النص الكامل على الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأوروبي في الرابط التالي:

http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_8393_en.htm

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر النص الكامل لخطاب «مارتن بالوس» ممثل جمهورية التشيك أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٠٠٩/١/٧ في الموقع الرسمي لمجلس الأمن في الرابط التالي:

<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/PRO/N09/201/61/PDF/N0920161.pdf?OpenElement>

(٤) لمزيد من التفاصيل حول خطاب «هانز جيرت بوترنج» حول الوضع في غزة انظر الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأوروبي راجع:

http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_8403_en.htm

(٥) لمزيد من التفاصيل حول موقف الاتحاد الأوروبي من مهاجمة بعثات الإغاثة راجع النص الكامل لخطاب لويس ميتشال في الرابط التالي:

http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_8407_en.htm

(٦) انظر النص الكامل لجلسة البرلمان الأوروبي بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٤ على الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي في الموقع التالي:

http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_8418_en.htm

وفي ٦ من يناير ٢٠٠٩، واصل المتظاهرون الاعتصام أمام السفارة الإسرائيلية في لندن للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث حمل المشاركون الأعلام الفلسطينية وشعارات التأييد لغزة. وفي أثناء الاعتصام أكدت «كيت هدسون» -رئيسة حملة نزع الأسلحة النووية في بريطانيا- أن تلك الاعتصامات تهدف إلى الاحتجاج على الجرائم الإسرائيلية في غزة، وتطالب الحكومة البريطانية بأن تتخذ مواقف أكثر فاعلية للعمل على وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كما أكد «محمد صوالحة» -رئيس المبادرة الإسلامية في بريطانيا- أن اعتصامهم هو للاحتجاج على الإجماع الصهيوني بحق أهالي قطاع غزة، هذا أيضاً ما قد أكده الدكتور «حافظ الكرمي» رئيس المنتدى الفلسطيني في بريطانيا^(٩٢).

ومع تفاقم الأوضاع الإنسانية في غزة، احتشد حوالي عشرة آلاف متظاهر في ١٠ من يناير ٢٠٠٩ بوسط المدينة في حديقة «هايد بارك»، حيث اصطدم المتظاهرون بقوات الشرطة عند بوابة السفارة الإسرائيلية وقد استخدمت الشرطة العصي والغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، وتحطمت بوابة السفارة الرئيسية وتم رشق ممثلي لسفارة والشرطة بالعصي والحجارة والزجاجات الفارغة، مما أدى إلى إصابة عدد كبير من المتظاهرين والشرطة بجروح نقلوا على إثرها إلى المستشفيات^(٩٣).

وفي إطار استنكار تسليح بريطانيا لإسرائيل، قام نشطاء من مجموعة حقوقية تدعى مجموعة «سحق إيدو» في ١٤ من يناير ٢٠٠٩ بالتظاهر أمام مصنع «إيدو» للسلاح احتجاجاً على تزويد المصنع إسرائيل بالأسلحة والذخيرة للطائرات من طراز «إف٦١» و«الباتشي»، التي استُخدمت على نطاق واسع ضد المدنيين الأبرياء في غزة، حيث ترى المجموعة أن تلك الأسلحة المصنعة داخل بلدهم تجعلهم مسئولين عن تلك الأوضاع المأساوية التي يعانها سكان القطاع. وفي هذا الصدد نادت المجموعة بضرورة وقف المصنع تسليح إسرائيل^(٩٤).

واستمراراً لمسلسل الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة البريطانية، اشتبك عدد من المتظاهرين مع الشرطة في ١٧ من يناير ٢٠٠٩ في مظاهرة ضمت حوالي ١٠ آلاف شخص تقدمهم الأطفال والنساء وعلى رأسهم الوزير والنائب البريطاني السابق «توني بن» انطلقت من «ساحة الطرف الأغر»، حيث اشتبك المتظاهرون مع الشرطة حينما منعتهم الشرطة من التقدم نحو السفارة الإسرائيلية لتمتد الاشتباكات إلى الشوارع المحيطة بساحة الطرف الأغر، كما قام المتظاهرون بتحطيم مقهى ستار بوكس الموجود على قائمة المقاطعة، فضلاً عن حرقهم العلم

(١٦) انظر البيان الصادر عن وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٠٠٩/١/٣ المنشور على موقع وزارة الخارجية الفرنسية في موقعها الرسمي على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.ambafrance-eg.org/spip.php?article2194>

(١٧) لمزيد من التفاصيل من موقف فرنسا حول غزة انظر تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٠٠٩/١/٥ على موقعها التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2196

(١٨) انظر نص كلمة الرئيس ساركوزي في المؤتمر المشترك مع الرئيس المصري المنعقد في شرم الشيخ في ٢٠٠٩/١/٦ في موقع وزارة الخارجية على الرابط التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2198

(١٩) لمزيد من التفاصيل حول موقف فرنسا من المساعدات الإنسانية لغزة انظر: تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٠٠٩/١/٦ على موقعها الإلكتروني التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2197

(٢٠) لمعرفة موقف فرنسا من قصف الأونروا انظر: تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٠٠٩/١/٧ على موقعها الإلكتروني التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2199

(٢١) انظر تصريحات الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية على موقعها الرسمي في ٢٠٠٩/١/٨ على الرابط التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2200

(٢٢) لمزيد من التفاصيل انظر البيان المشترك على موقع وزارة الخارجية الفرنسية المنشور في ٢٠٠٩/١/١٤ على موقعها الإلكتروني في الرابط التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2209

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول موقف فرنسا من قصف الأونروا راجع: تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية في موقعها التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2208

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر النص الكامل للبيان في الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_8427_en.htm

(٨) انظر الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_8430_en.htm

(٩) راجع النص الكامل لبيان جورج ميتشال حول المساعدات الإنسانية على موقع الاتحاد الأوروبي على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_8438_en.htm

(١٠) انظر النص الكامل للبيان الختامي على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية على الرابط التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2231

(١١) انظر بيان المفوضية الأوروبية حول المساعدات الإنسانية على الرابط التالي:

http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_8485_en.htm

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر النص الكامل للقرار على موقع المفوضية الأوروبية في الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_8503_en.htm

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول موقف الاتحاد الأوروبي من المساعدات الإنسانية راجع النص الكامل لخطاب بينيتا فيريرو فالدرن في الرابط التالي:

http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_8520_en.htm

(١٤) لمزيد من التفاصيل راجع نص البيان الصادر في ٢٠٠٨/١٢/٢٨ المنشور على موقع وزارة الخارجية الفرنسية في موقعها الرسمي على الرابط الإلكتروني التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2192

(١٥) راجع أيضاً: بيان وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير المنشور في ٢٠٠٨/١٢/٢٨ على موقع وزارة الخارجية الفرنسية في موقعها الرسمي على الرابط الإلكتروني التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2191

(٣٣) راجع نص المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس الفرنسي ساركوزي في الكويت في ٢٠٠٩/٢/١١ على موقع وزارة الخارجية على الرابط:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2258

(٣٤) انظر تصريحات الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية على موقع وزارة الخارجية في ٢٠٠٨/٢/١٨ على الرابط التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2262

(٣٥) لمزيد من التفاصيل انظر النص الكامل لخطاب الرئيس الفرنسي ساركوزي في مؤتمر إعادة الإعمار على موقع وزارة الخارجية الفرنسية على الرابط التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2273

(٣٦) لمزيد من التفاصيل انظر النص الكامل لكلمة برنار كوشنير في مؤتمر شرم الشيخ في ٢ من مارس ٢٠٠٩ في موقع وزارة الخارجية الفرنسية على الرابط التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2275

(٣٧) راجع موقع مؤسسة أنجوس رايد للمراقبة الدولية في ٢٠٠٩/١/٢٢ على الرابط التالي:

http://www.angus-reid.com/polls/view/french_assess_blame_in_gaza_conflict

(٣٨) راجع موقع وكالة الأنباء الفرنسي فرانس ٢٤ في ٢٠٠٩/١/٢٨ على الرابط التالي:

<http://www.france24.com/ar/20081228-gaza-strikes-anti-israel-protests-europe-london-paris-madrid>

(٣٩) لمزيد من التفاصيل انظر: موقع وكالة الأنباء الفرنسي فرانس ٢٤ في ٢٠٠٩/١/١١ على الرابط التالي:

<http://www.france24.com/ar/20090111-france-paris-gaza-protest-israel-offensive>

(٤٠) لمزيد من التفاصيل انظر: موقع وكالة الأنباء الفرنسية فرانس ٢٤ في ٢٠٠٩/١/١٢ على الرابط التالي:

<http://www.france24.com/ar/20090112-france-violence-gaza-chrch-attack-molotov-st-denis>

(٤١) راجع موقع وكالة الأنباء الفرنسية فرانس ٢٤ في ٢٠٠٩/١/١٥ على الرابط التالي:

<http://www.france24.com/ar/20090115-synagogue-france-raid-gaza-israel>

(٢٤) لمزيد من التفاصيل انظر البيان الصحفي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية المنشور ٢٠٠٩/١/١٧ في موقعها الإلكتروني التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2214

(٢٥) انظر النص الكامل لخطاب ساركوزي في شرم الشيخ في موقع وزارة الخارجية الفرنسية على الرابط التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2215

(٢٦) انظر النص الكامل لخطاب ساركوزي في القدس في موقع وزارة الخارجية الفرنسية على الرابط التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2219

(٢٧) راجع بيان وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية المنشور في ٢٠٠٩/١/٢٣ على موقعها الرسمي على الرابط الإلكتروني التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2224

(٢٨) انظر بيان رئاسة الجمهورية الصادر في ٢٠٠٠/١/٢٣ المنشور على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية على الرابط التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2230

(٢٩) راجع الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية في ٢٠٠٩/١/٢٩ على موقع وزارة الخارجية الفرنسية في الرابط الإلكتروني التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2234

(٣٠) انظر تصريح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية في ٢٠٠٩/٢/٣ على موقع وزارة الخارجية الفرنسية في الرابط الإلكتروني التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2244

(٣١) لمزيد من التفاصيل راجع النص الكامل للبيان الصادر عن المؤتمر في ٢٠٠٩/٢/٣ في موقع وزارة الخارجية الفرنسية على الرابط التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2242

(٣٢) انظر تصريح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية في ٢٠٠٩/٢/٦ على موقع وزارة الخارجية الفرنسية في الرابط الإلكتروني التالي:

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=2246

BM_Gaza_Waffenruhe_30-Dez-08__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٤٩) انظر تصريحات شتاينماير في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩/١/٣ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/BM_Gaza_04-Jan-09__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٥٠) انظر تصريحات شتاينماير في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩/١/٤ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/BM_Gaza_2_04-Jan-09__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٥١) انظر تصريحات أولريش فيلهام المتحدث باسم الحكومة الألمانية في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩/١/٤ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/BK_Gaza_04-Jan-09__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٥٢) انظر تصريحات شتاينماير في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩/١/١٠ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/BM_Mubarak_10-Jan-08__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٥٣) انظر تصريحات شتاينماير في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩/١/١١ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/BM_Livni_11-Jan-09__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٥٤) انظر تصريحات شتاينماير في المؤتمر الصحفي المشترك مع برنار كوشنير على موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩/١/١٤ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/BM_Kouchner_15-Jan-09__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٤٢) انظر موقع قناة الجزيرة الإخبارية في ٢٠٠٩/١/١٨ على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D630B003-089C-4203-B34D-DF463C6AC316.htm>

(٤٣) انظر موقع قناة الجزيرة الإخبارية في ٢٠٠٩/١/٢٥ على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B55A8E61-9E33-4F94-AB04-FF8F43056435.htm>

(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول موقف وزير الخارجية انظر نص تصريحه في ٢٠٠٨/١٢/٢٧ على موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/BM_Gaza_Dez-08__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٤٥) انظر تصريحات شتاينماير في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٨/١٢/٢٨ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/BM_Gaza_29-Dez-08__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٤٦) انظر تصريحات توماس شتيج في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٨/١٢/٢٩ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/BK_Gaza_29-Dez-08__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٤٧) انظر تصريحات شتاينماير في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٨/١٢/٢٩ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/BM_Gaza_30-Dez-08__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٤٨) انظر تصريحات شتاينماير في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٨/١٢/٣٠ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/BM__Telefon__USsonderbeauftragt__NO__Jan-09__Downloaddatei.property=Daten.pdf

(٦٢) لمزيد من التفاصيل انظر النص الكامل لخطاب شتاينماير في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩/٣/٢ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_202009/Rede__BM__Geberkonf__Scharm__M_C3_A4rz-09__Downloaddatei.property=Daten.pdf

(٦٣) لمزيد من التفاصيل حول المواقف الشعبية الألمانية من الحرب انظر موقع وكالة الأنباء الألمانية دويتش فيله على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.dw-world.de/dw/article/0,,3951680,00.html>

(٦٤) راجع موقع منظمة العالم الاشتراكي الإخباري في ٢٠٠٩/١/١٢ على الرابط التالي:

<http://www.wsws.org/articles/2009/jan2009/berl-j12.shtml>

(٦٥) راجع موقع منظمة العالم الاشتراكي الإخباري في ٢٠٠٩/١/٢١ على الرابط التالي:

<http://www.wsws.org/articles/2009/jan2009/duis-j21.shtml>

(٦٦) لمزيد من التفاصيل راجع خدمة الأنباء العالمية للشعب اليهودي على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://jta.org/news/article/2009/01/11/1002161/pro-israel-rallies-held-in-germany>

(٦٧) راجع موقع منظمة العالم الاشتراكي الإخباري في ٢٠٠٩/١/٢١ على الرابط التالي:

<http://www.wsws.org/articles/2009/jan2009/duis-j21.shtml>

(٦٨) لمزيد من التفاصيل انظر موقع الإذاعة الفلسطينية «معاً» في ٢٠٠٩/١/٢٥ على موقعها الإلكتروني على الرابط التالي:

<http://www.maannews.net/en/index.php?opr=ShowDetails&ID=35269>

(٦٩) لمزيد من التفاصيل حول موقف بريطانيا من تصاعد أعمال العنف في غزة انظر النص الكامل لتصريح وزير الخارجية البريطانية

(٥٥) انظر نص الخطاب المشترك في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩/١/١٧ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/EU__Gaza__17-Jan-09__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٥٦) راجع تصريحات شتاينماير في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩/١/١٨ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/BM__Waffenruhe__18-Jan-09__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٥٧) راجع نص خطاب ميركل في شرم الشيخ في موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/Gaza__BK__Sharm__18-Jan-09__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٥٨) انظر بيان وزارة الخارجية الألمانية عن المساعدات الإنسانية في ٢٠٠٩/١/١٩ في موقع المركز الإعلامي التابع لها في الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/Gaza__Diplomatie__20-Jan-09__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٥٩) لمزيد من التفاصيل حول خطة شتاينماير راجع موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩/١/٢٠ على الرابط التالي:

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Palaestina/Palaestina_2008/Gaza__BM__Plan__20-Jan-09__DownloadDatei.property=Daten.pdf

(٦٠) راجع تصريحات شتاينماير في موقع السفارة الألمانية في بيروت في موقعها الإلكتروني على الرابط التالي:

http://www.beirut.diplo.de/Vertretung/beirut/ar/_PR/2009/01/26-01-09.archiveCtx=2127158.html

(٦١) انظر موقع المركز الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٠٠٩/١/٢٨ على الرابط التالي:

الخارجية البريطانية على الرابط التالي: ^{٩٩٩} لمزيد من التفاصيل عن كلمة وزير الخارجية البريطاني بعد التصويت على قرار مجلس الأمن ١٨٦٠: انظر الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن الدولي في الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=Speech&id=11865825>

(٧٨) انظر موقع وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠٠٩/١/١١ على الرابط التالي:

<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/204/12/PDF/N0920412.pdf?OpenElement>

(٧٩) انظر النص الكامل لتصريح الوزير لورد مالوك براون حول قصف الأونروا على موقع وزارة الخارجية في الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=PressS&id=3160444>

(٨٠) انظر النص الكامل لتصريح الوزير لورد مالوك - براون حول قصف الأونروا على موقع وزارة الخارجية في الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=PressS&id=12382534>

(٨١) لمزيد من التفاصيل راجع النص الكامل لوزير التنمية الدولية دوجلاس ألكسندر على موقع الخارجية البريطانية على الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=PressR&id=12385940>

(٨٢) انظر النص الكامل لتصريح رئيس الوزراء عقب مؤتمر شرم الشيخ في ٢٠٠٩/١/١٨ على موقع وزارة الخارجية في الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=PressS&id=12419407>

(٨٣) راجع النص الكامل لخطاب وزير الخارجية أمام مجلس العموم البريطاني في ٢٠٠٩/١/١٩ على الموقع الرسمي لمجلس العموم البريطاني في الرابط التالي:

<http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200809/cmhansrd/cm090119/debtext/90119-0009.htm>

(٨٤) لمزيد من التفاصيل حول المؤتمر انظر الموقع الرسمي لرئاسة الوزارة البريطانية على الرابط التالي:

<http://www.number10.gov.uk/Page18253>

(٨٥) راجع الموقع الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية على الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=PressR&id=14036884>

على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية في الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=PressS&id=11367726>

(٧٠) راجع تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية بشأن الأحداث في غزة على موقع وزارة الخارجية البريطانية على الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=PressS&id=11413433>

(٧١) لمزيد من التفاصيل انظر نص تصريحات وزير التنمية الدولية دوجلاس ألكسندر في ٢٠٠٩/١/١ بشأن المساعدات الإنسانية على موقع الخارجية البريطانية على الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=PressR&id=11642756>

(٧٢) راجع تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية بشأن سبل تسوية النزاع على موقع وزارة الخارجية البريطانية على الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية على الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=PressS&id=11643374>

(٧٣) انظر النص الكامل لتصريح وزير الخارجية ديفيد ميليباند حول تصاعد النزاع في غزة على موقع وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠٠٩/١/٣ على الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=PressS&id=11676602>

(٧٤) راجع النص الكامل لكلمة وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند أمام مجلس الأمن الدولي في ٢٠٠٩/١/٦ في الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/PRO/N09/200/95/PDF/N0920095.pdf?OpenElement>

(٧٥) راجع تفاصيل الحوار مع وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند على موقع وزارة الخارجية البريطانية على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=Speech&id=11773810>

(٧٦) انظر تفاصيل الحوار مع وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند على موقع وزارة الخارجية البريطانية على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=Speech&id=11832449>

(٧٧) انظر النص الكامل لتصريح وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند لموقع بي بي سي نيوزنايت المنشور على موقع وزارة

(٩١) انظر موقع قناة الجزيرة الإخبارية في ٢٠٠٩/١/٤ على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6E7C8587-9A33-4795-946B-C07672C68084.htm>

(٩٢) انظر موقع قناة الجزيرة الإخبارية في ٢٠٠٩/١/٧ على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/36942893-40E4-4EB3-BA10-2AEE2687AB35.htm>

(٩٣) راجع موقع وكالة الأنباء الفرنسية فرانس ٢٤ في ٢٠٠٩/١/١٠ على الرابط التالي:

<http://www.france24.com/ar/20090110-mideast-conflict-gaza-european-protests-france>

(٩٤) انظر موقع قناة الجزيرة الإخبارية في ٢٠٠٩/١/١٥ على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/940FCD94-E284-46B6-86DB-787D57694317.htm>

(٩٥) انظر موقع قناة الجزيرة الإخبارية في ٢٠٠٩/١/١٨ على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/40D3C553-1D69-4016-8BF2-5682C5E5AC99.htm?wbc_purpose=%5

(٨٦) راجع كلمة وزير الخارجية ديفيد ميليباند في مؤتمر إعادة إعمار غزة على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية على الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=Speech&id=14332363>

(٨٧) لمزيد من التفاصيل انظر النص الكامل لتصريح دوجلاس ألكسندر على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية على الرابط التالي:

<http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=News&id=14335213>

(٨٨) انظر موقع قناة (بي بي سي) الإخبارية في ٢٢/ ٢٠٠٩ على الرابط التالي:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7844000/7844904.stm

(٨٩) انظر موقع قناة الجزيرة الإخبارية في ٢٠٠٩/١/٨ على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B81B528E-CB1F-41EE-A368-5992FAFE44F0.htm>

(٩٠) انظر موقع قناة الجزيرة الإخبارية في ٢٠٠٩/١/٣ على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F738D58-00DA-42D5-A915-AC639A8E11D8.htm>

